5

إرساء دعائم النهضة الوطنية الشاملة

لقد أشاد العالم بإنجازات الصين التاريخية في مجال التعليم الأساسي في أثناء السنوات العشر الماضية، ومع نهاية القرن العشرين أدرك هذا البلد غايته المنشودة في «نشر التعليم الإلزامي لتسع سنوات ومحو الأمية بين الشباب ومتوسطي العمر».

والواقع أن 85% من عدد السكان يخضع للتعليم الإلزامي، ونسبة الأمية بين الشباب قد خفضت إلى 5%. وفي أثناء المدة الممتدة من عام 1992 إلى عام 2002 ارتفعت نسبة طلاب المدارس الابتدائية من 97.2% إلى 99.1% وطلاب المدارس الإعدادية من 71.8% إلى 90% والثانوية من 26% إلى 42.8%.

وتوسع التعليم الإعدادي أيضاً. في حين كان الإنفاق الحكومي وغير الحكومي على التعليم الأساسي يتزايد باطراد بالإضافة إلى التوسع والتوزيع العقلاني للمدارس. وأصبح مبدأ بناء الشخصية أكثر فهماً وانتشاراً. ولقد بدأت الصين تثير اهتمام الدول الأخرى في موضوع التعليم الأساسي.

أسست كل هذه الإنجازات أساساً يمكن البناء عليها كتطوير التعليم شيئاً فشيئاً وخاصة التعليم الأساسي الذي هو أحد الشروط المهمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام.

في عام 1985 أصدرت الدولة قرارات تختص بإصلاح نظام التعليم. كما تم في عام 1986 تفعيل قانون التعليم الإلزامي، وهاتان الوثيقتان حملتا نظام التعليم الأساسي تسع سنوات، وأعطت القوة لإدارة المدارس الثانوية والابتدائية في القرى والأرياف، وبذلك أعطت

حافزاً للحكومات المحلية وصغار المسؤولين لتسيير المدارس، ولكن فقدان التوزيع الدقيق والواضح للمسؤوليات، جعل أداء العاملين في إدارة المدارس في القرى والأرياف على غير ما يرام مما تسبب في إيجاد الكثير من المشكلات أهمها:

أولاً: أصبحت معظم الأقضية بسبب الموارد المالية المحدودة تعمد إلى جمع الضرائب من المزارعين الذين تَرَتَّبَ عليهم تحمل أعباء مالية إضافية.

ثانياً: كان من الصعب تحسين إدارة المدارس في ظل النظام القائم.

ثالثاً: كان هذا الوضع عائقاً أمام التوزيع الأفضل للموارد التعليمية في بقية الأرياف المحيطة بالقرى.

كانت هذه المشكلات غير ظاهرة في البداية، لكنها بدأت تظهر بوضوح مع التطور الاجتماعي والاقتصادي، بحيث أصبح إصلاح الضرائب الريفية والرسوم الإدارية أمراً حتمياً.

ولقد قام مجلس الدولة بوضع إدارة التعليم الإلزامي في الريف بين يدي حكومات المقاطعات، وأنشأ آلية تضمن تمويل مرحلة ما بعد الإصلاح كذلك حدد مسؤوليات الحكومة تجاه التربية والتعليم بوجه عام والتعليم الإلزامي بوجه خاص. وقد غيرت هذه الخطوات من نظام إدارة التعليم الإلزامي بحيث أصبحت الحكومات المحلية تدير التعليم الإلزامي بدل المزارعين.

ومن المشكلات المزمنة كانت طبيعة الموارد المتاحة للتعليم الأساسي. فالثانويات كانت تعاني شح الموارد المتاحة، وكانت عاجزة عن تلبية حاجات الإقبال المتزايد على التعليم في الوقت الذي كانت البلاد فيه بحاجة إلى تنمية اقتصادية - اجتماعية سريعة. لذلك تضافرت الجهود على المستويات كافة في الدولة لمواجهة هذه الحالة، واتخذت خطوات جدية لتأمين الموارد التعليمية النوعية لمراقبة جمع الرسوم المدرسية وزيادة الإنفاق على التعليم، إن إدراك الحكومة لأهمية زيادة الإنفاق وتوفير الموارد اللازمة لتنمية قطاع التعليم الأساسي هو المفتاح لاستئصال الرسوم التعسفية بما في ذلك الرسوم الباهظة التي تفرضها بعض المدارس.

وقد قامت البلدات في الريف بتمويل المدارس الفقيرة، واستغلال الموارد المتاحة، وبنت مدارس نموذجية جديدة، وشجعت نمو المدارس الخاصة، وهكذا بدأت الموارد التعليمية بالازدياد وارتفع مستوى الأداء في الثانويات، وتم كبح الرسوم الزائدة، وقد تطلب الأمر وقتاً لايستهان به.

وانطلاقاً من هذه الوقائع يشرح (لي لانكينغ) عملية الإصلاح الجذري لقطاع التعليم الأساسي في أثناء العقد الماضي، ولقد شاركنا في المقابلات الآتية بأفكاره ومشاعره حول السياسات التي أقرتها الدولة في هذا الميدان.

1.5 إعطاء الأولوية للتعليم الأساسي وتطويره وفق الواقع المعايش

المحاور:

أشرت إلى أن التعليم الأساسي يمثل حجر الزاوية في تحقيق النهضة الشاملة، وأنه ينبغي أن يكون على رأس أولوياتنا. فلماذا تعلق هذه الأهمية على التعليم الأساسي؟

لي لانكينغ:

إننا نبذل جهدنا في سبيل التحديث في عصر، بات يُعرف بـ (اقتصاد المعرفة) في ظل منافسة عالمية تزداد ضراوة. وإنَّ أمامنا اليوم تحديين: التعداد السكاني الهائل، والمستوى التكنولوجي والعلمي والثقافي المتدني؛ لذلك يجب أن تعطى الأولية للتعليم الأساسي.

إن بناء نظام تعليمي أساسي جيد هو الخطوة الأولى في تطبيق إستراتيجية النهضة الشاملة عبر العلم والتعليم، وتأمين الوسائل الفاعلة التي تجعل من المواطن الصيني إنساناً فاعلاً، وتحول جماهير الشعب الصيني إلى أفراد منتجين.

تبعاً لإحصائيات عام 2001 كان عدد الطلاب في قطاع التعليم الأساسي يشكل 92% من العدد الإجمالي للطلاب في المدارس النظامية كافة؛ لأن أكثر الأهداف أهمية كانت جعل التعليم الإلزامي صفةً عامة، ولقد كان التخلص من الآرية بين الشباب ومتوسطي الأعمار هو المبدأ الذي أرشد إلى تطوير نظام التعليم في الصين في التسعينيات، والمعيارَ لتطبيق إستراتيجية إنعاش الوطن عبر العلم والتعليم.

يقول المثل الصيني القديم: «يتطلب الأمر عاماً لنمو شجرة، ومئة عام لتنمية موهبة»؛ أي أن تنشئة جيل من الأفراد المؤهلين أصعب بكثير من إثمار شجرة، «المئة عام ليس سوى تعبير مجازي فإذا كنا نفكر ونخطط دون كلل فسوف نشهد نجاحاً أولياً في تنشئة جيل من الأفراد القادرين على المنافسة في ثماني أو عشر سنوات، ونحقق تقدماً نسبياً خلال 15 سنة، ونجاحاً أكبر في أثناء 20 سنة. إن التعليم المتطور وخاصة الأساسي بالنسبة لبلد مزدحم كبلدنا هو السبيل الأساسي لتعزيز قوتنا الاقتصادية، ووفقاً لتقديرات البروفسور (ت. شوارتز) الذي

وضع نظرية رأس المال البشري، يمكن أن يزيد خريجو المدارس الابتدائية من إنتاجية العمالة بمقدار 43% وخريجو المدارس الثانوية بـ 108% وخريجو الكليات بـ 300% إن نسبة النضوج الفكري للفرد في الجامعة والمدارس الابتدائية والثانوية هي : 1.7.25

هناك بحث نشره البنك الدولي يشير إلى أن كل سنة إضافية يقضيها العامل على مقاعد الدراسة تعني 9% زيادة في إنتاجيته، وتظهر هذه الدراسات أن رفع مستوى تعليم المواطنين عموماً هو في حد ذاته تطوير جوهري ومستدام.

المؤلف في قاعة درس في المدرسة الابتدائية في بلدة فاو أثناء جولة تفتيشية للمناطق المنكوبة إثر الزلزال الذي ضرب إقليم يونان، 27 تشرين الثاني 1995.

أخذت البلدان المتطورة منذ زمن بزيادة المدة الدراسية للقوى العاملة لتصل إلى 12 سنة مقابل 8 سنوات في الصين. في حين أن المدة القانونية للتعليم الإلزامي هي تسع سنوات.

وإذا عملنا بعقل واحد وقمنا بإدارة التعليم الأساسي بصورة حسنة فسنكون بذلك قد استفدنا من قوانا الكامنة لتحقيق النمو المستدام لوطننا. ولا يمكن القضاء على الفقر وتطوير الاقتصاد في غياب نظام تعليم أساسي وقوي يثري الموارد البشرية النوعية. وعلى أجهزة الدولة في المدن

والأرياف والمستويات كافة أن تتخذ الترتيبات الفاعلة للارتقاء بهذا النظام، فمثلاً وضع إقليم (يونان) خطة عمل لإحياء التعليم الأساسي في الإقليم بهدف إنجاز تطوير سريع لقطاع التعليم الأساسي عبر تطبيق الخطة الخمسية العاشرة (2001 – 2005).

5.3 تطوير التعليم الأساسي بوصفه أولوية يتطلب فهماً شاملاً وعملاً جاداً

المحاور:

نعلم أنك معني بتطوير التعليم الأساسي وتعد ذلك أحد أولوياتنا؛ فكيف ترى تطبيقه على أرض الواقع؟

لي لانكينغ:

إن جلّ موظفي الحكومة ولا سيّما القادة يدركون أهمية التعليم الأساسي والإستراتيجية التي اعتمدناها للنهوض بالصين عبر العلم والتعليم. هذا لا يعني أن الجميع يطبق هذا المبدأ، وبعضهم يكتفي برفع الشعارات البراقة وثمة قلة من المسؤولين لا تولي موضوع التعليم قدراً كافياً من الأهمية. وهؤلاء لا يهتمون بالتعليم الأساسي في المناطق الريفية إلى حد أنهم لا يدرجونه على جدول أعمالهم؛ لذلك بقي التعليم مهملاً في المناطق التي تخضع لإدارتهم.

وأذكر أنني في 6 شباط/ فبراير من عام 1992 شاهدت تقريراً بثه التلفاز المركزي الصيني عن مجلس مقاطعة (شاوبو) في مقاطعة زيجين (إقليم غويجو)، حيث أرغمت السطة المحلية المدرسين في المدارس الابتدائية والثانوية في المنطقة على التوقف عن التدريس والإشراف على مزارعي التبغ، واحتجزت جزءاً من رواتبهم بوصفه وسيلة ضغط عليهم للقيام بما كُلفوا به، وفرضت غرامات على الذين لم يستجيبوا لهذا القرار. وقد رأيت ثلاثة مشاهد في ذلك البرنامج التلفازي أزعجتني تماماً، أحدها: كان مشهد التلاميذ ينظرون إلى أَهليهم، وهم يتظاهرون في الشارع يشكون الظلم. يعيش هؤلاء المزارعون في منطقة نائية وفقيرة، وربما لم يفهموا تماماً معنى «إعادة إحياء البلد عبر العلم والتعليم» ولكن شكواهم التي سمعتها كانت تدل على أنهم يفهمون معنى المعرفة بالنسبة للحياة الجيدة، وبدا لي أنهم يدركون قيمة العلم في القضاء على الفقر.

والمشهد الثاني: كان وجود شعارات على الجدران مكتوبة بأحرف صينية كبيرة، مثل: «نعم لإعادة إحياء الوطن عبر العلم والتعليم»، و «إننا فقراء ولكن لا يجوز أن نسمح للفقر أن يطال التعليم»، و«لن نترك أطفالنا يعانون لمجرد كوننا فقراء معدمين».

والمشهد الثالث: كان حين ظهر مسؤول كبير متعجرف في البلدة مرتدياً سترة جلد سوداء، وأخذ يلتمس الأعذار لسياستهم في مخاطبة مدير المدرسة الذي وقف أمامه بثيابه البالية عارضاً قضيته. وكان مما لفت انتباهي التناقض الواضح بين مبنى البلدية الفخم ومبنى المدرسة المتداعية. وعند نهاية البرنامج اتصلت فوراً بحاكم إقليم غويجو، وطلبت منه أن يحقق في الأمر، واقترحت عليه اتخاذ ثلاثة إجراءات بعد التثبت من مصداقية التقرير.

أولاً: إلغاء فوري للقرار الخاطئ، ومتابعة الدروس، وصرف رواتب المعلمين المحتجزة .

ثانياً: إحلال مدير المدرسة محل مدير الناحية – أي تبادل المكاتب.

ثالثاً: جعل مجلس البلدية ينتقل إلى مبنى المدرسة ونقل المدرسة إلى مبنى البلدية. وقد تلقيت على أثرها تقريراً خطيّاً من حكومة الإقليم فحواه أن الحدث يحوز على اهتمامهم وأنه تم إلغاء القرار الخاطئ، واستؤنفت الدراسة، وسددت رواتب المدرسين كاملة، غير أنهم لم يطلبوا من مجلس البلدية استبدال مبنى البلدية بمبنى المدرسة بحجة أن هذا المبنى أُنشِئَ بأموال خصصت لهذا الغرض. ولم يأتوا على ذكر تبادل المكاتب، وكل ما قالوه: إنّ مسؤولي المنطقة قاموا بنقد ذاتي عميق.

وعلى أي حال كان اقتراحي الثاني والثالث غير ملزم، ولو كان الأمر بيدي لطبقت اقتراحاتي. إن من يتشدق بالشعارات ويعلقها على الجدران بأحرف عريضة يستطيع أن يمنح مبنى البلدية إلى المدرسة. ثم هل يجوز عدّ رئيس البلدية شخصاً مؤهلاً لشغل منصبه إذا كان يعد التعليم أمرًا يمكن الاستغناء عنه بهذه السطحية؟ أما مدير المدرسة الذي لم أقابله شخصياً، فهو على الأقل يدرك أهمية التعليم، وهو في نظري يستحق أن يحل محل رئيس البلدية.

لذلك لم أكن مرتاحاً تماماً لما آلت إليه الأمور، وعزمت على زيارة المكان في الوقت المناسب والاطلاع على الأوضاع عن كثب.

وفي عام 2001 عُين نائب الأمين العام لمجلس الدولة شي جيوشي حاكماً لإقليم (غويجو)، وقد ذكرتُ له ذلك الحدث وضرورة العناية بصورة خاصة بالتعليم في الأرياف وخاصة الفقيرة منها. وبعد حين من زيارته لـ (بيجينغ) لحضور اجتماع، أوجز لي ما حصل من تطورات في مجال التعليم ورواتب المعلمين بالرغم من الصعوبات التمويلية، كما أخبرني عن زيارته إلى ناحية (شاوبو) في مقاطعة (زهي جين) حيث وجد أن ظروف المدارس قد ساءت، والمعلمون يجب أن يقطعوا أميالاً كي يحصلوا على مياه الشرب، كما أن المدارس كانت مهددة بخطر الفيضانات في فصل الأمطار؛ لأنها تقع في أماكن منخفضة، وزعم أن هذه المشكلات قد تم حلها، غير أنني بقيت مصرّاً على زيارة المكان لأرى بعيني، وفي عام 2002 حاول بعض المسؤولين المحليين منعي من الذهاب، ولكني ذهبت، ووجدت أن مدير المنطقة قد انتقل من وظيفته، ومدير المدرسة حُول للعمل قي مديرية التربية في المقاطعة. وقد لمست روح المسؤولية والحماسة لدى مدير الناحية الحالي ونائب مدير المقاطعة والمسؤولين عن التعليم.

وفي أثناء رحلة عمل لبعض القرى الجبلية في إقليم شانكزي في تموز/يوليو 1996. تَأَثَّرْتُ تَأَثُّراً عميقاً بحماسة بعض زعماء القرى وتفانيهم في خدمة التعليم، وقد زرت قرية (دالينغ) في مقاطعة (جيارتونغ) وقرية (جينشاوي) في مقاطعة (فانغ شانغ) وقرية (ليجيا) في مقاطعة (بينغ دينغو) واستمعت إلى تقرير حول قرية (كيان نيان) في مقاطعة (ليولين). وما رأيته هناك انطبق على الدراما التلفازية Back Bone – التي شاهدتها فيما بعد في (بيجينغ) والتي تأثرت بها كثيراً، وهي دراما واقعية تصور ما حصل فعلاً في مقاطعة (زويون) التي خاضت تجربة ناجحة بينت أهمية قيام الحكومات المحلية والمركزية بدعم المناطق الفقيرة، ولا أقصد مجرد تأمين الأموال اللازمة للقضاء على الفقر، بل أقصد تخريج كفاءات مؤهلة ومهارات تُمكِّنَا من تحويل الفقر إلى غنى، ولقد شاهدت مثل هذا في القرى التي زرتها في (شانكزي).

ولنأخذ قرية (جيتشازوي) مثالاً. يعكس اسم القرية تضاريسها القاسية المليئة بالأخاديد والتلال حيث لجأ إليها بعض الهاربين من المجاعة واستقروا هناك. وحين زرتها كانت قد تحولت للتو إلى عالم صغير من الوفرة، فالتلال مغطاة بالأشجار المثمرة، والأخاديد تحولت

إلى جداول مياه جارية. ولكن ما أثر فيَّ كان إنجازات القرية في مجال التعليم الذي كان هو الأساس في القضاء على مظاهر الفقر في القرية، وأبطال هذه الإنجازات هم: زعيم القرية (تشينغ يولينغ)، ومسؤولٌ في مدرسة القرية (لي جيان)، و(تشينغ) كان أيضاً مديرَ ما يسمى (مدرسة قرية جيتشابوي العامة)، وهي مدرسة كبيرة تهتم بتعليم الراشدين، والتعليم المهني والأساسي لجميع القرويين، ولقد كانت القرية حالة نموذجية في بعث الحياة بقرية متخلفة وذلك عبر نشر العلم والتعليم. ونستطيع القول: إن أبناء هذه القرية يحترمون العلم حقاً، والأطفال فيها يتلقون العلم في مدارسهم بانتظام، وقد أنشؤوا مختبراً علمياً على منحدر جبلي. وجدير بالذكر أن سبعة من أبناء هذه القرية النائية حائزون على شهادات جامعية، وأحدهم حائز على شهادة الدكتوراه، بالإضافة إلى ثمانية خريجين من المدارس التقنية والثانوية. ولمَّا أصبح (تشين يولينغ) و (لي جيان) متقدمان في السن وغير قادرين على المتابعة أوعز (تشين) إلى ابنه بناءً على طلب أهل القرية بترك إدارة المدرسة؛ ليصبح مختارَ القرية، وليواصل عملية النهوض بنشر التعليم بين سكان القرية وبالمناسبة ابنه خريج كلية.

في مدة عملي مسؤولاً عن التعليم مدة عقد كامل، سمعت الكثير من الروايات التي تتحدث عن التعليم في الريف، بعضها إيجابي وبعضهم الآخر سلبي، وقد تحدثت -قصداً- عن هاتين القصتين؛ لأظهر أن الإصلاح الفعلي والعمل الميداني هو المحرك الأول لتطوير التعليم الأساسي وخاصة في المناطق الريفية.

5.3 المشكلات والصعوبات الحالية التي تواجه التعليم الأساسي

المحاور:

ما هي في نظراك المشكلات الكبرى والصعوبات التي تعترض التعليم الأساسي؟

لي لانكينغ:

يجب ألا ننكر أن التعليم الأساسي قد قطع شوطاً بعيداً بيد أنه ما زالت هناك صعوبات ومشكلات بحاجة إلى حل.

أَوَّلُها: إن الدور الإستراتيجي للتعليم الأساسي يتطلب فهماً أعمق. وعلى الحكومة مسؤوليات حول تنفيذ ما لم يُنفذ بعد. إن تطوير التعليم الأساسي وخاصة التعليم الإلزامي الذي يمتد تسع سنوات، ومحو الأمية لهو قضية حيوية لبناء مجتمع متعلم. فبعض المسؤولين المحليين لم يدركوا بعد أن التعليم هو استثمار عالي المردود على المدى الطويل، ولذلك يبحثون عن انتصارات شخصية عبر تنفيذ مشروعات قصيرة المدى، متجاهلين التعليم الأساسي باعتبار أن أي مشروع في هذا المجال لا يؤتي ثماره بسرعة! وهذا ما أعاق طرح مشروعات جديدة، ونحن في أمسّ الحاجة إليها لتخفيف حدة الفقر. والواقع إن هؤلاء المسؤولين لا يميزون بين المشروعات التي يطبلّون ويزمّرون لها وبين المشروعات التي تستدهدف القضاء على الفقر مكتفين برفع الشعارات. وأذكر أني شاهدت في أثناء جولة عمل يافطة تحمل الشعار: «لندع أمر تعليم أفراد الشعب للشعب» ومثل هذا الشعار قد يُستغل لجمع المال أو لجباية رسوم لا مسوّغ لها. إن مسؤولية تطبيق وإدارة التعليم الإلزامي تقع على عاتق الدولة، وليس عبئاً يتحمله الشعب.

ثانيها: إن تطوير التعليم في المناطق الغربية والشرقية من جهة، والمناطق الريفية والمدن وضواحيها من جهة أخرى لا يسير على نحوٍ متوازٍ، وهناك نقص في الموارد النوعية للتعليم الأساسي، وإن المناطق التي شرعت في نشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات تجد صعوبات في البناء على النتائج والمناطق التي لم تفرض بعد التعليم الإلزامي، وهي في أكثرها متخلفة اقتصادياً وثقافياً وتجد بدورها صعوبة في تطبيق التعليم الإلزامي، وما زال الطريق طويلاً أمام المناطق الغربية والفقيرة في مجال التعليم الأساسي. إن التفاوت الاقتصادي هو السبب الأخطر في التطوير التعليمي غير المتوازن.

ثالثها: يوجد خلل في النظام الإداري وآليات الاستثمار في التعليم الأساسي. والأسوأ من ذلك أن فقدان آلية التمويل تحقق استقرار التعليم الإلزامي الريفي، ففي بعض الأماكن نادراً ما يتلقى المعلمون رواتبهم في وقتها، والمدارس الابتدائية والثانوية لا تمتلك ضمانات عمليات التمويل يوماً بيوم، وهي أقل جداً مما تحتاجه لترميم المدارس غير الآمنة ولبناء مدارس جديدة. وهذا يشكل عائقاً خطيراً أمام تطوير التعليم الأساسي. إضافةً إلى أن

التوزيع الجغرافي للمدارس في بعض المناطق الريفية ليس عقلانياً على الإطلاق؛ لأنه يؤدي إلى ضعف الكفاءة في استغلال الموارد التعليمية.

رابعها: لم نفلح بعد في بناء شخصية الفرد، ونظراً للموارد المحدودة المخصصة للتعليم العالي - التي السبب هي الرئيس في المنافسة القوية لاجتياز امتحانات القبول في الجامعات- فقد أصبح التعليم الأساسي يركز على إعداد الطلاب لهذه الامتحانات بدلاً من بناء شخصيات الطلاب عموماً. وإضافة إلى ذلك فإن نوعية التعليم عامةً لم تسر باتجاه بناء شخصية الفرد، وما زالت تميل إلى التدريب الفكري بدلاً من الاهتمام بالتطوير العام والشامل للطلاب، وإلى الدراسة العادية بدلاً من تشجيع الإبداع والمهارات الفردية.

ما زالت مسألة إصلاح الكتب وتطوير المناهج التعليمية متخلفة، وأصبحت الواجبات المدرسية عبئاً ثقيلاً على كاهل الطلاب، وأصبحت التربية الأخلاقية خالية من مضمونها. ومن ثم لم تَعُدْ فاعلة.

لذلك بات من الضروري اتخاذ إجراءات فورية لحل هذه المشكلات حتى نرسخ الإنجازات التي حققناها في مجال التعليم الأساسي وإلا فإن جهودنا كافة ستذهب سدىً، ومن ثم سيتأثر إصلاح البلد وسياسة الانفتاح والتحديث بصورة خطيرة.

5.4 حان الوقت لتغيير نظام إدارة التعليم الإلزامي في الأرياف

المحاور:

أشرت إلى أن المشكلة الرئيسة في التعليم الأساسي الوطني تكمن في النظام الإداري للتعليم الإلزامي في الأرياف، فكيف برزت هذه المشكلة؟ ومتى؟

لي لانكينغ:

إن إدارة شؤون وتمويل المدارس الريفية كانت قضية تاريخية، في أثناء حقبة (الكومونات) أو اللجان الشعبية، ولقد كانت هذه اللجان عبارة عن وحدات إدارية اقتصادية مسؤولة عن إدارة تعليم المزارعين، وكان كل ما يكسبه المزارعون يذهب إلى الصندوق الشعبي، وقد حُلَّت هذه الوحدات في أثناء عملية الإصلاح، وألغي الصندوق الشعبي، ومن ثَمَّ أصبحت المدارس

بحاجة للدعم من الرسوم التي تستوفيها من المزارعين، وعندما ازدهرت المشروعات الريفية صار قسم من الأرباح يُحوَّل إلى المدارس. وكانت المناطق الريفية تستفيد من هذه المشروعات، فلم تكن لديهم مشكلة في ضمان التعليم ولا سيما في المناطق المتطورة، إضافة إلى أن المطلب الأساسي في هذه الحالة كان نشر التعليم الابتدائي فقط.

وفي عام 1982 صدرت قرارات إصلاح النظام التربوي انطلاقاً من مبدأ «الإدارة المحلية للتعلم»، وتلا ذلك قانون التعليم الإلزامي الذي تقرر عام 1986 والذي ينص على إدراج التعليم الأساسي الذي هو بقيادة مجلس الدولة ضمن مسؤوليات الحكومات المحلية على كافة المستويات». وقد أدى هذا القرار الحيوي دوراً كبيراً في تحفيز المجالس المحلية والشعب لتحمل مسؤولية المدارس. لكن المشكلة بقيت في إعادة هيكلة الإدارة في التعليم على مستوى مختلف الحكومات المحلية في البلدات والأرياف، وهو السبب الذي دفع النواحي والقرى إلى جمع ضرائب إضافية من المزارعين للمحافظة على استمرارية المدارس. وفي النهاية أصبحت النواحي والقرى مسؤولة، وكذلك المزارعون مسؤولين عن تطبيق التعليم الإلزامي، في حين أن المناطق الحضرية كانت تموّل من موارد الدولة الأساسية، إضافة إلى الضرائب المفروضة على المشروعات.

ولقد بدأت تبرز مشكلات هذا النظام مع بداية التسعينيات حيث تغير الواقع الريفي.

أولاً: كانت المبالغ التي تعهد الأهالي بتسديدها قليلة وغير منتظمة، وذلك بعد أن أصبحت مسؤولية التعليم الأساسي ملقاة على عاتق المزارعين أي الأهالي أنفسهم، بحيث بات تسديد رواتب المعلمين مشكلة خطيرة فضلاً عن ظروف المدارس السيئة، والوضع كان أسوأ في المناطق الفقيرة.

ثانياً: لم يستطع هذا النظام أن يشرف على المعلمين على نحو فاعل، ولذلك تدنى مستوى التعليم بوجه عام، وتزايد عدد المعلمين غير المؤهلين في المدارس من خريجي المدارس الإعدادية في أكثر الحالات، وكان من أبرز نتائج هذا الوضع تدني الرواتب.

ثالثاً: عدم قيام المسؤولين أو المكلفين بتطبيق التعليم الإلزامي باتخاذ الإجراءات المطلوبة، فضلاً عن أن بعض المجالس البلدية عمدت إلى الابتزاز تحت ذريعة «تمويل التعليم» من المزارعين البائسين.

حولت هذه المشكلات نظام التعليم الإلزامي في الريف من نظام لمصلحة السواد الأعظم من السكان إلى عائق في وجه إستراتيجية «إعادة إحياء الأمة عبر العلم والتعليم»، ويفسد تطوير التعليم الإلزامي الريفي.

بيد أن إصلاح نظام الضرائب والرسوم الإدارية في الريف الذي بدأ عام 2001 قد وضع حداً لنهب أموال المزارعين بحجة دعم التعليم. كان لا بد من تغيير نظام إدارة التعليم الإلزامي الريفي. ولكن ما حصل في هذا الميدان جذب انتباه الحكومة المركزية، فقد قام رئيس الحكومة (زهو رونغي) بدراسة واقعية لهذه القضية في أثناء زيارته لإقليم (أنهيو) في 19 تموز 2001 لتدقيق إصلاح الضرائب الريفية، وفي زيارته لمدرسة (سونغ يانغ) الإعدادية في مقاطعة (ينغ شانغ)، وناحية (شيباليبو) أشار رئيس الحكومة إلى: «أنَّ مشكلات التعليم الريفي مازالت قائمة، ولا سيما مشكلات التعليم الإلزامي، وأردف قائلاً: سواء نجحنا في تقليص أعباء المزارعين وضمان التمويل الضروري للتعليم الإلزامي أو فشلنا في الإصلاح، فإن أول ما ينبغي القيام به هو البدء في تخفيف أعباء المزارعين وتأمين الأموال الضرورية للتعليم الإلزامي؛ لذا يجب أن تدرس هذه المسألة جيداً، وأرجو أن يتمكن إقليم (أنهيو) من إيجاد الوسائل الجديدة لحل هذه المشكلات». وبعد أن قال كلماته هذه قام بمصافحة المعلمين فرداً فرداً قائلاً: «سوف نتأكد من تقاضيكم للرواتب المتأخرة، إن التعليم الإلزامي قضية وطنية، لذا كونوا على ثقة بأننا لن نسمح بتدهوره».

أبدى (هيوجنيتاو) أيضاً اهتماماً كبيراً بموضوع صرف رواتب معلمي المدارس الابتدائية والثانوية في الريف، وفي أثناء رحلة عمل إلى (كزين جيانغ) في حزيران/ يونيو عام 2001 علم بأن المعلمين في مقاطعات (شول) و(ينغي سار) لم يقبضوا رواتبهم منذ مدة. فاتصل بي فوراً طالباً أن تقوم الجهات المسؤولة بحل هذه المشكلة في أسرع وقت ممكن. وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة هذه الحالة في المقاطعتين رفعنا تقريراً بالنتائج إلى (هيو) وشكرناه لاهتمامه الكبير بمسألة رواتب المعلمين؟.

كان (وين جيا باو) نائب رئيس الحكومة المسؤول عن العمل الريفي آنذاك مهتماً أيضاً بالتعليم، وكثيراً ما كان يزور المدارس الريفية ليقدم النصيحة والمساعدة للمعلمين والطلاب. وأذكر أنه بعد مؤتمر الحزب الوطني السادس عشر حين استشارني حول

مسألة التعليم اقترح زيادة مخصصات التعليم مستقبلاً لدعم الريف، فوافقت على الاقتراح دون أي تحفظ.

5.5 نقل مسؤولية دعم التعليم في الريف من المزارع إلى الدولة في إطار تطبيق التعليم الإلزامي

المحاور:

نعلم أنكم واجهتم صعوبة في تعديل وإصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي في الريف. فكيف تم حلّ هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

كانت الخطوة الأساسية تتمثل في نقل المسؤولية إلى حكومة المقاطعة. وهذا لا يعني أن ما فعلناه سابقاً كان خطأ، ولكن البنية السابقة احتاجت إلى تعديل نظراً لتبدل الوضع الاقتصادي العام، فالإصلاح المالي فيما يخص الرسوم الإدارية والضرائب الريفية في عام 2001 جعل من النظام الإداري القديم للتعليم في المناطق النائية نظاماً غير مجدٍ؛ فلذا كان لا بد من تخفيف الأعباء عن المزارعين.

فقد توقع مثلاً المسؤولون في إقليم (أنهيو) أن تقديم الحكومة المركزية إعانات مالية بمئات الملايين دعماً للإصلاح دون أن تُولي التعليم الاهتمام الكافي من حيث مصادر التمويل لا سيّما أن الضرائب والرسوم التي كانت تجنى من المزارعين لم تعد موجودة لن تكون مُجدية عرضنا الموضوع على مجلس الدولة فأظهر رئيس الحكومة (زهورونفي) وأعضاء المجلس اهتماماً كبيراً بالأمر. وأذكر أن مجلس الشعب الوطني كان يعقد اجتماعاً في (بيجينغ) حينئذ، فاغتنمنا الفرصة لإجراء محادثات مع مندوبين من (أنهيو) وحكام وزعماء من دوائر مجلس الدولة المختصة. وقد ركزنا في هذه المحادثات على إيجاد أفضل الطرق لتغيير نظام إدارة التعليم الريفي، وكيفية ضمان مصادر التمويل الضرورية. ولقد أدت المحادثات إلى قرار بتقديم إعانات مالية إضافية للمقاطعات الأفقر في (أنهيو) بلغت 450 مليون يوان في عام 2000، وبليون يوان في عام 2001، تحملتها الحكومة المركزية، وكان الهدف الرئيس من الإصلاح هو تغيير مبدأ «المزارعون يديرون

التعليم الريفي» إلى مبدأ «الحكومة تتولى مسؤولية التعليم الإلزامي». ولقد ألغينا التوجه الجائر الذي جعل الحكومة تمول التعليم في المدن، والمزارعون يمولون التعليم في الريف.

واستناداً إلى الأبحاث والتجارب المكثفة في عدة مناطق، أصدر مجلس الدولة قرارات تختص بإصلاح وتطوير التعليم الأساسي في أيار عام 2001. دعا إلى اجتماع يخص التعليم الأساسي في جينغ في حزيران حضره حكام الأقاليم والمناطق المستقلة كافة، ورؤساء البلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية، وكانت غاية الاجتماع وضع التعليم الأساسي الريفي تحت إدارة الحكومات المحلية على جميع المستويات بما في ذلك مجالس البلديات الصغيرة في أسفل الهرم.

ولقد أردنا إحداث تغييرين في أثناء الإصلاح: أحدهما جعل الحكومة تتولى مسؤولية التمويل بدلاً من المزارعين، والثاني: كان يتمثل في نقل مسؤولية التعليم الإلزامي الريفي من الأقضية ومجالس البلدات إلى حكومة المقاطعة عبر إعطاء مجلس المقاطعة صلاحيات أوسع للإشراف على سير العمل، وصرف رواتب المعلمين وتُضمن نوعية وعدد المعلمين. وأمَّا بالنسبة للمعلمين في المناطق النائية الغربية الأفقر فسوف تصل رواتبهم عبر تحويلات إلى المقاطعة، عندها ستصبح المقاطعة مسؤولة عن تسديد الأموال مباشرة إلى المعلمين بحيث تصلهم في الوقت المحدد، ولن يسمح بعد الآن باحتجاز رواتب المعلمين، كما أنه لن يسمح للمقاطعات أن تصبح مستقلةً عن الحكومة الإقليمية والمركزية مالياً. ولقد كشفت عملية الإصلاح عدة أمور منها على سبيل المثال أن بعض المقاطعات كانت تستخدم الأموال المخصصة لرواتب المعلمين لأغراض أخرى ثم تطلب الإعانات من الحكومة المحلية المعنية. لذلك أحدث إصلاح إدارة التعليم الإلزامي في الريف تغييراً جوهرياً في النظام الصيني.

5.6 مسؤولية التعليم الإلزامي في المناطق الريفية تقع على حكومات المقاطعات

المحاور:

بعد إصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي الريفي، كيف تم تقسيم مسؤوليات المجالس المحلية على مختلف مستوياتها؟

لي لانكينغ:

لقد حدد الإصلاح حقوق وواجبات الحكومات على كل المستويات، وحكومة المقاطعة تتحمل المسؤولية الأولى في التعليم الإلزامي الريفي، وعلى حكام المقاطعات أن يعدوها المعيار الأول في تقويم الأداء، وهذا يمثل الحد الأدنى من الإصلاح.

إن حكومة المقاطعة تتحمل مسؤوليات أربع:

أولاً: وضع خطط شاملة للتعليم الإلزامي الريفي والتعديل التدريجي لتوزع المدارس على أسس موضوعية، ثم توحد الموارد التعليمية الممتازة، لضمان بدء التعليم الإلزامي للطفل لدى بلوغه السن القانونية.

ثانياً: وضع مرجعية ثابتة لضمان استمرارية تمويل التعليم، ورفع ميزانية التعليم عبر تعديل بنية الإنفاق في المقاطعة، وصرف الأموال المخولة من السلطات المحلية بحيث تكون من أهم الأولويات، وضمان رواتب المعلمين واحتياجات الإدارة المدرسية، وترميم المدارس المتداعية.

ثالثاً: منح صلاحيات أوسع للمعلمين ورفع مستوى تأهيلهم، كما يتعين على حكومة المقاطعة أن تحقق الحجم المطلوب من موظفي التعليم بموجب التعليمات الصادرة عن السلطات العليا، بحيث تكون مسؤولة عن اختيارهم وتعينهم وتوزيعهم وتدريبهم، كما أنها مسؤولة عن تعيين المديرين.

رابعاً: تعزيز إدارة المدرسة، وتحسين نوعية التعليم، والتخطيط والإشراف على إصلاح المدارس الريفية والاهتمام ببناء شخصية الطالب والمعلم، وربط الزراعة بالعلم والتعليم، ووضع خطط شاملة لتطوير التعليم الأساسي والمهني وتعليم الراشدين. إن الحكومات المحلية قادرة بفضل موقعها على وضع هذه الخطط موضع التنفيذ، وتأسيس نظام محاسبة واتخاذ خطوات فعلية لدعم التعليم في المناطق الفقيرة لتقليص الفجوة بين المقاطعات الفقيرة المقاطعات الأكثر تطوراً.

عندما توجد فروق بين المناطق والمقاطعات التابعة للإقليم نفسه، يمكن لحكومة الإقليم أن تتخذ إجراءات خاصة لتوفير المال من المقاطعات المدن والأكثر تطوراً لإنفاقها على التعليم الإلزامي في المقاطعات الأفقر. وعلى مجالس البلديات وضع خطط شاملة ومنسقة

لتطوير التعليم الريفي، وأن تعمل وفق توجيهات الحكومة الإقليمية بتحويل الأموال حين الحاجة إلى المقاطعات الفقيرة لمساندة رواتب الموظفين، إضافة إلى المساعدة في ترميم المدارس، وتنظيم الأنشطة الداعمة للتعليم وللمشرفين عليه.

7.5 لا يمكن وصف المجالس البلدية بالعاجزة

المحاور:

أشرت إلى أن إصلاح نظام إدارة التعليم الإلزامي في الريف لا يعني إعفاء المجالس البلدية من مسؤولياتها في هذا الشأن، وإنما تحديد هذه المسؤوليات.لكنك في الوقت نفسه أوصيت بإلغاء مديريات شؤون التعليم في الأرياف. ألا يعد هذا تناقضاً؟

لي لانكينغ:

لا أعتقد ذلك. لقد اتُخذت هذه الخطوات لتحسين أداء التعليم الإلزامي في الريف، فبعد الإصلاح الإداري أصبحت الحكومات المحلية مسؤولة عن تمويل القطاع المدرسي والإشراف على إدارته، ولم يعد هناك مبرر لوجود هذه المديريات.

ولا ننسى أنَّ مجلس الدولة سبق أنْ ألغى عدداً من الوزارات في أثناء الإصلاحات الأخيرة، فلماذا إذن لا نتبع الأسلوب نفسه مع مكتب التعليم في الناحية؟ أي تنقل مسؤولية التعليم الابتدائي والثانوي في الريف إلى مدير المدرسة المركزية في المنطقة المعنية بعد تعيينه من قبل الحكومة المركزية. وطبعاً لن يقوم بكل هذه المسؤليات بمفرده بل سيُعَيَّنُ له مساعدون ومكتب إداري لدعمه.

أما عن مسؤوليات مدير الناحية في ميدان التعليم في منطقته فتشمل ما يلي: التحاق جميع الأطفال بالمدرسة عند بلوغهم السن المناسب، وعدم السماح لأي طالب بالتوقف عن متابعة دراسته في أثناء مدة التعليم الإلزامي، وضمان سلامة المدرسة ونظامها، وتوفير الموارد الضرورية والمعونة الاجتماعية لنشر التوزيع الإلزامي. ويستطيع الأهالي التدخل في إدارة المدرسة من حيث تنظيم ترميم المباني المدرسية غير الآمنة وبناء الجديد منها وتوزيع الأراضي لهذا الغرض، أما النواحي والبلدات المتطورة اقتصادياً والأكثر ثراءً فعليها

الاستمرار في زيادة تمويل التعليم الإلزامي وتحسين أوضاع المدارس والظروف المعيشية للمعلمين والطلاب، ويمكن حين تسمح الظروف أن يعهد مجلس الناحية إلى مدير المدرسة المركزية بالمشاركة في تصريف أمور الناحية، ويعاون مدير الناحية في تسيير أمور التعليم، وعندما يوجد الشخص المؤهل لإدارة المدرسة المركزية في الناحية فيجب أن يمتلك القدرة على أداء دور قيادي في البلدة.

في بداية التسعينيات أخذت مقاطعة (تشوكزيونغ) ومناطق أخرى في إقليم (يونان) في تطبيق هذه التوصيات فأنشأنَ مكتب التعليم في النواحي، وعينتُ مديراً للمدرسة المركزية مسؤولاً عن المدارس كافة التي توجد في المحيط التابع له. ولقد كانت النتائج إيجابية جداً. وبناءً على طلب المؤتمر القومي حول التعليم الأساسي الذي انعقد عام 2001 فقامت الأقاليم الأخرى أيضاً بتعديل الإدارة التعليمية على مستوى النواحي، وألفت مكاتب تعليم مماثلة أذكر منها: إقليم (جيا نغري) الذي أغلق 1215 مكتباً في 97 مقاطعة كانت تشكل ما نسبته 97.2% من الإجمالي. وبلدية (تشونغ كينغ) التي حلت 877 مكتباً في 26 مقاطعة، تشكل 70.3% من الإجمالي.

لقد كان جلُّ هذه المكاتب موجودة في بلدات قليلة السكان، لكن تقدم العمران في البلدات التي يتجاوز عدد سكانها 100000 نسمة، يحتم على هذه البلدات فعل المزيد من تطوير التعليم والبنية الإدارية لهذا القطاع.

8.5 الحكومات المحلية والحكومة المركزية تتقاسمان المسؤولية

المحاور:

إذا كانت الحكومات المحلية ستتحمل العبء الأكبر في تطبيق التعليم الإلزامي في الريف، فكيف ستتمكن المقاطعات الفقيرة في المناطق الوسطى والغربية من تمويل التعليم؟ وماذا سيكون دور ومسؤولية الحكومة المركزية في هذه الحالة؟

لي لانكينغ:

لقد واجه الإصلاح مقاومة قوية في أثناء مدته التجريبية، ولا سيما من قبل حكومات المقاطعات التي لم تكن مستعدة لتحمل «العبء»، والحق أنها واجهت صعوبات كبيرة في

تحقيق التغيير بسبب تصورهم الخاطئ لجوهر عملية الإصلاح؛ وذلك لأنهم لم يقدروا حقاً أهمية مبدأ -الأسس الثلاثة- التي سبق ذكرها، وكذلك الدور المحوري لتنمية التعليم باعتباره عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق النهضة.

وحتى يومنا هذا فإن هناك مسؤولين حكوميين لا يفهمون معنى «الإنفاق العام»، ولا يعرفون كيف وأين ينفقون الأموال، وجلّهم غير مستعد لإنفاق المال على المشروعات التي على الدولة أن تتحمل مسؤوليتها مثل التعليم، والصحة العامة، وحماية البيئة. ومن جهة أخرى لم يترددوا في الإنفاق على مشروعات لا يجوز تمويلها باستخدام المال العام. والواقع أن هذه الأموال أو جلها أُهدِر على مشروعات فاشلة إنتاجياً، والأسوأ من ذلك اكتشاف حالات اختلاس.

وهناك مشروعات نجم عنها خسائر كبيرة تجاوزت رأس المال المستثمر؛ لأنها لم تدر وفقاً لمتطلبات السوق؛ لذلك رأينا أن تقوم الحكومات المركزية والإقليمية ومجالس الأقاليم بتحمل مسؤولية مساعدة تلك المقاطعات عبر التمويلات المالية، أما رسم الإستراتيجية والسياسات الخاصة بتطوير التعليم الأساسي فتقع على عاتق الحكومة المركزية التي توجه وتنظم وتسرع من عملية تطوير التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني المساعد، بالإضافة إلى وضع برامج لتدريب معلمي المدارس الثانوية والإعدادية وتساعد المناطق الفقيرة في غرب البلاد ودعمها مالياً إلى جانب الاهتمام بالصحة والتعليم الإلزامي الريفي.

تظهر الإحصاءات أن الحكومة المركزية قد حولت ما يقارب 35 مليار يوان لصرفها في الأرياف الفقيرة بين عامي 2001 و 2002، فقد قامت الحكومة المركزية والحكومات المحلية منذ عام 1995 حتى نهاية الخطة الخمسية العاشرة (2001 – 2005) بتمويل مرحلتين من «مشروع التعليم الإلزامي الوطني في المناطق الفقيرة». بمبلغ 8.9 بلايين يوان قبل، و19.8 مليار فيما بعد، بالإضافة إلى 3 بلايين يوان بين عامي 2001 و2002 أنفقت لترميم المدارس غير الآمنة في المناطق النائية.

كما أنها وزعت مبلغ 364 مليون يوان لتنفيذ مشروعات رائدة في مجال التعليم عن بعد عام 2002، وسوف تزيد لاحقاً من الموارد لتنفيذ مشروعات مشابهة. إن إصلاح نظام الإدارة في التعليم الإلزامي الريفي قد حل العديد من المشكلات القديمة، وحدد مسؤوليات

الحكومات على المستويات كافة، ووضع آلية جديدة لضمان تمويل التعليم الإلزامي، وأرى أن الإصلاحات سيكون له أثر بالغ في التطوير المستدام للتعليم الريفي.

5.9 تطبيق المشروع الوطني لنشر التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة

المحاور:

أشرت إلى إشكالية نشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات في المناطق الريفية الفقيرة، والمعلوم أن الدولة قد اتخذت عدة إجراءات لنشر التعليم في المناطق الفقيرة. وبعد تَسَلُّمِكَ ملف التعليم عملت على تنفيذ المشروع الوطني لنشر التعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة، فهلاَّ أخبرتنا المزيد عن سير هذا المشروع؟

لي لانكينغ:

لكي نساعد الأرياف – ولا سيّما المناطق الفقيرة منها – فعلينا الإسراع في تطوير التعليم ونشر التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات. ولقد أعدت وزارة التعليم بالتعاون مع وزارة المالية مشروعاً يخدم هذه الأهداف حاز على موافقة مجلس الدولة، وحققنا على إثره أعظم دعم للتعليم الريفي منذ تأسيس الصين الجديدة. وفي أثناء المرحلة الأولى من هذا المشروع الممتدة من 1995 – 2000 وزعت الحكومة مبلغ 3.9 مليارات يوان، وقدمت الحكومات المحلية 8.7 مليارات يوان، وتحققت نتائج ملموسة مع اقتراب نهاية عام 2000.

لقد أدى تطبيق المرحلة الأولى إلى تسريع عملية نشر التعليم الإلزامي، مُحِيَتْ الأمية في المناطق الغربية وفي وسط البلاد. كما ارتفع عدد المنتسبين إلى المدارس الإعدادية والثانوية بمعدل 99%و91%، وتقلص عدد المتسربين من المدارس. فمن بين 852 كان هناك 428 مقاطعة فاقت إنجازاتها التوقعات، ومنذ ذلك الوقت أصبح التعليم الإلزامي متاحاً لجميع الأطفال ممن بلغ السن المناسب لدخول المدرسة، وتم محو الأمية في 2450 مقاطعة وهذا يمثل 85% من إجمالي التعداد السكاني.

في الخمس السنوات هذه، ساعد المشروع في تحويل المقاطعات المستفيدة منه إلى بيئة أفضل لتطبيق التعليم الإلزامي؛ إذ تم إنشاء زهاء 4000 مدرسة ابتدائية وثانوية جديدة،

وترميم 30000 مدرسة قديمة، وزادت مساحة الأراضي التي بنيت عليها المدارس من 130 مليون متر مربع إلى 190 مليون متر مربع. وتم شراء أكثر من ستة ملايين منضدة ومقعد لقاعات الدرس، وأكثر من 100 مليون كتاب، وزهاء 400000 طقم من أدوات التعليم ومعداته.

واختفت المدارس غير الآمنة في أكثر هذه المقاطعات، كما أن المدارس المحلية قد حصلت على ما يكفي من المقاعد والأجهزة، بحيث أصبحت تستوفي الشروط التي وضعت في المنهاج الوطني والخاصة بالمواد التجريبية الإلزامية.

أضف إلى تقدم المقدرات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية على نحوٍ ملحوظ، حيث تم تدريب زهاء 450 ألف معلم و70 ألف مدير على استخدام وسائل مختلفة من الوسائل التعليمية والإدارية، وأصبح بمقدور 94% من معلمي المدارس الابتدائية و87% من معلمي المدارس الثانوية و100% من المديرين الحصول على المؤهلات الأكاديمية المطلوبة. لقد كان رفع مستوى التأهيل لدى المعلم بمنزلة حجر الأساس للنهوض بالتعليم في المناطق المحرومة.

ومن فوائد المشروع أنه أعاد توزيع مواقع المدارس وأصبح استخدام الموارد المتاحة أكثر مردوداً مما كان عليه في السابق، وبالرغم من أن عدد المدارس الإعدادية قد تقلص بنحو 17 ألف مدرسة، فقد ارتفع عدد التلاميذ إلى زهاء 3.2 ملايين أي بمعدل 168 طالباً لكل مدرسة، كما ارتفعت نسبة الطلاب إلى المعلمين إلى 22.7 مقابل كل معلم، وازداد عدد طلاب الثانويات بـ1.53 مليون أي 660 لكل مدرسة، وأصبحت نسبة عدد الطلاب إلى عدد المعلمين 18.2: 1 ولقد أدى بناء مدارس أكبر من سابقاتها إلى الاستفادة من الموارد المتاحة بصورة أفضل من ذي قبل.

في أثناء الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005) وتحديداً في المرحلة الثانية من المشروع الوطني للتعليم الإلزامي في الأرياف الفقيرة، رصدت الحكومة المركزية مبلغاً كبيراً وقدره 5 مليارات يوان، وأسهمت الحكومات المحلية من جانبها بـ 2.2 مليار يوان، وهذا أقل مما أسهمت به في المرحلة الأولى، ويعود ذلك إلى شح الموارد المحلية، ولكن الحكومات المحلية في المقابل تبنت تقديم الكتب المدرسية مجاناً للطلاب الفقراء وأشياء أخرى من هذا القبيل، كما أضافت مادة تكنولوجيا المعلومات إلى المنهاج. وبهذا تحقق تقدم لا بأس به في الأرياف الفقيرة .

5.10 يجب وضع حد للأبنية المدرسية غير الآمنة

المحاور:

أبديت في السنوات الأخيرة اهتماماً خاصاً بالمباني المدرسية غير الآمنة في القرى والأرياف وما زال هناك عدد غير قليل من هذه الأبنية، فماذا ستفعلون لإنهاء هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

لقد بُنِيَتْ بعض المدارس في الأرياف قبل ولادة الصين الجديدة (جمهورية الصين الشعبية). لكن بعض هذه المباني كان بحاجة إلى ترميم لتفادي الانهيارات المتكررة التي لفتت انتباه الحكومة المركزية، وكما ذكرت آنفاً فإن أكثر من 52 مليون متر مربع بناء يحتاج إلى ترميم وإصلاح في إطار الخطة الخمسية التاسعة (1996 – 2000) باستخدام الأموال المخصصة لهذا الغرض في إطار المشروع الوطني لنشر التعليم في الأرياف الفقيرة. وقد أخذ عدد هذه المباني بالتناقص فعلاً لكن ازدياد أعداد الأبنية المدرسية المتداعية في السنوات الأخيرة جعل الحكومة المركزية تولي هذه الظاهرة اهتمامها مرة ثانية لا سيما أن المدارس هي مسرح لمختلف الأنشطة الطلابية وانهيارها سيكون له عواقب كارثية.

في أثناء زيارة لي إلى المدرسة الثانوية الأولى في ولاية (ليجيانغ) إقليم (يونان) بعد الزلزال الذي ضربها، راعني مشهد مبنى تحول برمته إلى ركام، ولحسن الحظ لم يكن أحد بداخله. وقد دفعتني تلك الحادثة إلى تذكير الناس مراراً وتكراراً أنه لا يجوز الاستهتار بحياة المواطنين وسلامتهم. يرجع تزايد عدد المباني المدرسية غير الآمنة إلى عدة عوامل:

أولاً: كان من الواجب تفحص المدارس القديمة وإجراء ما يلزم عند القيام بعمليات الترميم الأولى لا سيما أن هذه المدارس بدأت تتداعى. والمباني الأخرى ستصبح غير آمنة تدريجياً عاماً بعد عام بسبب العوامل الطبيعية والكوارث، وبعضها سيصبح مسرحاً للإعطاب؛ لأنها بنيت أصلاً على نحوٍ سيّئ بموارد محدودة.

ثانياً: يتمثل في افتقارنا إلى المنشات التعليمية المفيدة التي تواكب نمو التعليم المتسارع في السنوات الأخيرة. وهذا الأمر ينطبق على التعليم الريفي الإلزامي على مستوى الأمة، فقد ازداد عدد طلاب الثانويات فقط بنحو 26 مليوناً مع نهاية عام 2000 مقارنةً مع بداية

التسعينيات، وازدادت مساحة الأرض المقام عليها مدارس ثانوية وابتدائية بـ 300 مليون متر مربع في أثناء المدة نفسها.

وهناك عامل آخر أدى دوراً في المباني غير الآمنة هو أن أغلب الأموال المخصصة لإصلاح المباني المدرسية في الريف كانت تجمع من المزارعين، ولهذا -بعد أن تم إلغاء هذا الإجراء- اضطرت الجهات المعنية إلى بناء منشآت غير آمنة بسبب قلة المال.

في بداية عام 2001 أجرى مجلس الدولة تقويماً شاملاً للمنشات التعليمية في المناطق الريفية، وقد كان هناك 84 مليون متر مربع من المباني غير الآمنة في المناطق المقوّمة في نهاية عام 2000، فقدم مجلس الدولة مبلغاً إضافياً يقارب 3 مليارات يوان بين عامي 2001 و2002، لتمويل المشروع الوطني الهادف إلى ترميم المدارس الثانوية والابتدائية غير الآمنة، وذلك بالتعاون مع وزارتي التعليم والمالية وهيئة تخطيط الدولة والمجالس المحلية المختصة. وفي نهاية عام 2002 بلغ مجموع الإنفاق على بناء منشآت مساحتها 30 مليون متر مربع، مبلغ 12 مليار يوان.

لقد أدى هذا المشروع بالتواكب مع المرحلة الثانية من المشروع الوطني للتعليم الإلزامي في المناطق الفقيرة إلى تحسين أوضاع المدارس المحلية، وأعاد توزيعها وخفض عدد المباني المدرسية غير الآمنة. ولقد حقق المشروع نتائج مهمة، ولكن ما زال لدينا 40 مليون متر مربع من المباني غير الآمنة، بما فيها تلك التي خربتها الكوارث الطبيعية في عامي 2001 و 2002، مما دعا السلطات المركزية اجتماعاً إلى عقد اجتماع خاص في تموز/يوليو 2003، وقررت المضي قدماً في مشروع الترميم لحل المشكلة في أثناء السنوات القليلة القادمة.

5.11 إعادة النظر التوزيع الجغرافي للمدارس الابتدائية والثانوية في ضوء الظروف المحلية

المحاور:

إن التوزع الجغرافي غير العقلاني للمدارس الابتدائية والثانوية في القرى والأرياف مشكلة تتطلب الحل لا سيمّا بعد تزايد عدد طلاب المدارس. فما هو الحل في نظرك؟

لي لانكينغ:

كانت المجالس البلدية تشرف عادة على إدارة المدارس المتوسطة في المناطق الريفية، في حين كانت مجالس القرى تشرف على إدارة المدارس الابتدائية، وقد ضمن هذا التعليم الإلزامي للأطفال، ولكن هذه المدارس في أكثرها صغيرة ومتناثرة، وتعاني نقصاً في عدد المعلمين الذين يضطرون لوضع الطلاب من مختلف المستويات في قاعة واحدة.

ومن جهة أخرى أدى تدني مستوى المعلمين والتوزيع غير العادل للمدارس إلى نوعية التعليم الإلزامي، وازدادت المشكلة تعقيداً بسبب تناقص عدد التلاميذ القاطنين في الأرياف. وقد كان من الصعب تغيير الوضع في السابق حين كانت القرى والنواحي تدير المدارس، أما اليوم فقد تولت حكومة المقاطعة المسؤولية كاملة وأصبحت المهمة سهلة.

بعد تغيير موقع المدارس وُضعت خطط تأخذ في الحسبان عوامل معنية مثل المتطلبات العمرانية، والكثافة السكانية، والبيئة الجغرافية، وتوافر النقل والموصلات. ثم إن بعض المدارس الابتدائية الريفية كانت تندمج شريطة ألا يتضرر التلاميذ الذين يرتادون مدارس قريبة من منازلهم، وعندما يصعب تأمين مدارس قريبة من منازل التلاميذ كان يقدم السكن لهم. وأمَّا المناطق ذات المواصلات الجيدة فكانت تستخدم فيها سيارات المدارس.

وقد أسهمت بعض النواحي في ترميم المدارس وإعادة توزيعها، كما ساعدت في تمويل وتحسين المدارس الضعيفة، وعملت على تموين بعض الأرياف، أما الأمكنة التي حوت مبانٍ مدرسية فقد أضيف لها سنة ابتدائية فأصبحت عوضاً عن خمس سنوات ابتدائية، وأصبحت ست سنوات ابتدائية إضافة إلى ثلاث سنوات ثانوية. وقد خفف هذا الإجراء من الضغط على الثانويات.

أما المدارس والمنشآت غير الآمنة فقد تم إغلاقها أو دمجها مع مدارس أخرى. في حين حولت المدارس المغلقة إلى رياض للأطفال، ومدارس مهنية وثقافية للبالغين، أو مراكز لأنشطة طلابية.

بعد عدة سنوات من العمل تناقص عدد طلاب المدارس الابتدائية في أرجاء الوطن كافة من 760000 في عام 1995 إلى 460000 عام 2002، في حين ارتفع متوسط عدد طلاب

المدرسة الواحدة من 197 إلى 266 طالباً. ولقد أدى تصحيح الأوضاع إلى نتائج ملموسة، وبقي أن نبذل جهدنا لتقليل عدد الطلبة الذين لا يكملون دراستهم بسبب ما.

5.12 ضمان التعليم الإلزامي لأبناء الأسر الفقيرة

المحاور:

التعليم الإلزامي مجاني في الصين، غير أن ذوي الطلاب في بعض المناطق الريفية الفقيرة لا يسمح دخلهم بتسديد بعض الرسوم وشراء الكتب التي يحتاجها أبناؤهم. فما هو الحل؟

لي لانكينغ:

صحيح أن التعليم الإلزامي مجاني، ولكن شراء الكتب ودفع رسوم معينة يقع على عاتق الطالب. فطلاب المدارس الريفية الابتدائية يدفعون 20 يواناً سنوياً ثمن كتب ورسوم مختلفة، وطلاب الثانويات الصغرى يدفعون 40 يواناً سنوياً، وهذا لا يشكل عبئاً بالنسبة للمزارع العادي، ولكن الفرد في المناطق الأفقر لا يستطيع تحمل هذه النفقات، وهذا ما يسبب انسحاب الطلاب من المدارس، وعلى مر السنين كانت الحكومة والمجتمع كليهما يقدمون المساعدة للتلاميذ ذوي الدخل المحدود. وقد اتخذت الحكومة الترتيبات الآتية في هذا الشأن:

أولاً: وزعت الكتب المجانية لتلاميذ المقاطعات لدعم الفقراء، منذ عام 2001 حتى عام 2003، ووزعت الدولة 700 مليون كتاب لـ 2.48 مليون تلميذ منهم 50000 ألفاً من ذوي الاحتياجات الخاصة، وسيستفيد من هذا البرنامج أعداداً أخرى في المستقبل.

ثانياً: وضعت الدولة برنامجاً للمنح لمساعدة الطلاب الفقراء. منذ 2001 رفعت وزارتا التعليم والمالية منح التلاميذ في التعليم الإلزامي من 30 مليون إلى 100 مليون يوان سنوياً. وهذه الأموال تستعمل لتغطية قسم من الرسوم المدرسية، إضافة إلى المساعدات لسد حاجات الطلاب في المدارس الثانوية والابتدائية في البقاع الغربية والنامية والقواعد الثورية السابقة، ويتلقى مليون طالب 100 يوان سنوياً مساعدة مالية.

ثالثاً: أنشأت الدولة صندوقاً خاصاً لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، فمنذ عام 2001، وزعت الحكومة المركزية أكثر من 15 مليون يوان سنوياً لطلاب التعليم الإلزامي المعوقين لا سيما الأطفال، وكذلك المعوقين في وسط البلاد والمناطق الغربية، مثال ذلك برنامج «الدعم التعليمي للمعوقين»، وسينجم عن تنفيذ هذه المشروعات 35 مليون يوان في أثناء الخطة الخمسية العاشرة (2001 – 2005)، والمجالس المحلية أيضاً، وضعت خططاً لمساعدة الطلاب المحتاجين، ففي (بيجينغ) مثلاً تم إعفاء الفقراء في المقاطعات والمدن الفقيرة من ثمن الكتب المدرسية في مرحلة التعليم الإلزامي، وكذلك مدارس ذوي الاحتياجات الخاصة. وفي إقليم (زهي جيانغ) تم إعفاء طلاب المدارس الثانوية والابتدائية الريفية والفقراء في المدن من الرسوم الإدارية وإيجارات السكن الداخلي.

في إقليم (كوانغ دونغ) منح التلاميذ المنحدرين من عائلات ريفية فقيرة بطاقة إعفاء من رسوم التعليم وثمن الكتب المدرسية. كما قامت أيضاً الدوائر المالية والتعليمية الإقليمية في بقية الأقاليم مثل (هينين) و(شانكزي) و(كينغ هامي) بتخصيص مبالغ خاصة لدعم أطفال العائلات الفقيرة في المدن والأرياف لتمكينهم من متابعة تعليمهم الإلزامي. وقد كانت تبرعات الجماهير مصدراً مهماً في هذا المجال.

إضافة إلى دعم التعليم الإلزامي قامت بعض دوائر الحكومة المركزية والحكومات المحلية باتخاذ تدابير لمساعدة أطفال الفقراء في الدخول إلى التعليم الثانوي، فعلى سبيل المثال:

بدأت بعض المدارس في (بيجينغ) بإتباع نهج أطلق عليه: «هان جي» خاص بأطفال العائلات الفقيرة، والكلمة بالصينية تعني «طموحات سامية»، ومنذ ذلك الوقت قامت عدة مناطق في الصين بإنشاء مدارس «هان جي» الثانوية، الخاصة ويعفى طلاب هذه المدارس من الرسوم المدرسية، كما يحصلون على الكتب مجاناً إضافة إلى اللباس المدرسي الموحد والحصص الغذائية. لقد ضمنت هذه الترتيبات أن يكمل الجميع دراستهم الثانوية في المرحلة المتقدمة. وتقدم اليوم بلدية (بيجينغ) منحة سنوية يستطيع الاستفادة منها 1500 طالب ثانوي من المتفوقين وينحدرون من عائلات ذوي الدخل المحدود.

وفي عام 2002 قامت وزارة التعليم وبعض الدوائر المركزية بتنظيم مشروع لمساعدة طلاب السنة الأولى في بعض الكليات من المنتمين إلى عائلات فقيرة تعيش في المناطق

الغربية، بالإضافة إلى ذلك قامت هذه الجهات بتطبيق نهج «هان جي» في المدارس الثانوية للراشدين تمخض عن المشروع إحداث نموذجين من المدارس الثانوية العليا في 20 إقليماً ومنطقة مستقلة ذاتياً وفي بلدية (تشونغ كينغ) التي تتبع مباشرة للحكومة المركزية. وطبق كلا النموذجين نهج «هان جي» الذي استفاد منه الطلاب الأوائل الآتين من عائلات فقيرة، وكان كل طالب منهم يتقاضى 600 يوان سنوياً، ونتيجة لذلك تمكن 4350 طالب من إتمام دراستهم الثانوية العليا بين عامي 2002 و 2003.

5.13 لا يمكن تحديث الزراعة إذا لم يكن على قدر من العلم

المحاور:

إن تناقص عدد الطلاب من المدارس، يعود ليتجسد في مسألة القناعات، فلسان حال الريفي يقول: «إذا كان الطالب لا يستطيع التفوق على أبيه في الزراعة أوفي تربية الخنازير، فما فائدة ذهابه إلى المدرسة أصلاً؟» وهل حلت مشكلة هذا التناقص؟

لي لانكينغ:

واجهتنا مشكلتان تتعلقان بهذا الموضوع. إحداهما تتمثل في تَصَوّر الأهالي الخاطئ بأن المدارس غير مجدية، وأن الزراعة التقليدية بالطرق التي ألفناها تغني المزارعين عن التعلم في المدرسة. ويضيف بعضهم: «كان المزارع فيما مضى لا يعرف القراءة أو الكتابة، ولكنه بقي مزارعاً في أثناء تلك السنين، ألم تنتج حقوله المحاصيل؟، ألم يقدم الطعام لمئات الملايين من الناس؟».

إن النقاش بهذه الطريقة خطأ؛ لأن جهل المزارع الصيني هو السبب في تخلفنا في ميدان الزراعة، وكي لا أطيل سأحدثك عن تجاربي في أثناء السنوات التي قضيتها بوصفي عاملاً زراعياً في الريف في أثناء الثورة الثقافية (1966 – 1976) في ذلك الوقت كان المزارعون المحليون يحصدون من 30 إلى 35 كيلو غراماً من الحبوب في كل موسم مقابل 10 إلى 15 كيلو غراماً من البذور. وهذا يعد إنتاجاً ضعيفاً، وسببه عدم السقاية الكافية أو عدم استخدام الأسمدة وإعداد التربة، ويمثل هذا شكلاً من أشكال الزراعة الطبيعية.

وقبل أن نذهب إلى المنطقة المعنية قرأنا بعض الكتب عن الزراعة وأصولها، وبدأنا أولاً بتسوية الأرض دون استخدام آليات. لقد صنعنا أدوات التسوية بأنفسنا، ولم نكن نمتلك إلا الرفوش وعربات النقل اليدوية، واستخدمنا حفّارة لحفر بئر، ثم أعددنا مجراة إسمنتية صنعناها بأنفسنا لضخ الماء من البئر، وبعد ذلك حفرنا قناة لنقل الماء. بطبيعة الحال ارتكبنا آنذاك أخطاء مضحكة لكونها تجربتنا الأولى في هذا المضمار، ولمّا كنت مختصاً في ميكانيك المركبات طلب مني تركيب مضخة الماء، فصنعت قاعدة إسمنتية لتثبيت المضخة عليها غير أن شيئاً لم يحدث عندما ضغطت على زر التشغيل، وحاولت اكتشاف السبب لكن دون جدوى، فقصدت مكتبة المقاطعة وأحضرت كتاباً عن مضخات المياه، واكتشفت عبره أنه في الضغط الجوي العادي لا يمكن للمضخة أن تسحب الماء إلا من عمق 10.336 مترات فقط.

علماً أننا تعلمنا هذا في المدرسة الثانوية لكنه غاب عن ذهني، فاضطررنا إلى إلغاء القاعدة الإسمنتية وخفض سطح الأرض بالحفر حتى أصبحت المضخة أقرب إلى سطح الماء. وفعلاً بدأنا بالضخ بعد أن بنينا شبكة سقاية حوّلت عدة هكتارات من الأرض الجبلية إلى حقول مروية، حيث روينا المحاصيل في كل مرحلة في أثناء موسم الحصاد.

وقد استخدمنا تربة ليلية والقليل من السماد الكيميائي واتخذنا إجراءات لحماية المحاصيل وإدارة الحقل، فحصدنا في العام الأول أكثر من 1500 كيلو غرامٍ من كل هكتار؛ لأن التربة الرملية لا تحفظ المياه، لكننا في العام الثاني رفعنا إنتاج الهكتار إلى 3000 كيلو غرامٍ وإلى 6000 كغ في العام الثالث وهو العام الذي غادرت فيه الريف. لقد تعلمت من تجربتي تلك أن العلم والتكنولوجيا أهم جداً من الوسائل التقليدية لتطوير الزراعة والحراجة، وتربية الحيوانات والمهن الجانبية الأخرى.

إن التحديث أمر يرتبط بالعلم والتكنولوجيا والتعليم، ولن نستطيع النهوض بالزراعة والقضاء على الفقر بالاعتماد على المزارعين غير المتعلمين والأمثلة على قولي هذا كثيرة: ففي إحدى السنوات زرت عائلتين تعملان بالزراعة، وتعيشان قريباً إلى بعضهما في ضواحي (يانيان) إقليم (شانكزي) وكان منزل العائلة الأولى يحوي جلُّ وسائل الراحة والرفاهية مثل الإنارة الكهربائية والهاتف والتلفاز الملون والثلاجة، وعندما سألت مضيفي عن حقيقة

الأمر، أجابني بأن هذه العائلة عمدت إلى زراعة الخُضَر والفاكهة بطريقة حديثة كانت الأولى من نوعها في هذه القرية.

خلاصة القول: إن رب العائلة طبق طرقاً علمية في الزراعة، وأصبحت منتجاته تباع في السوق وبأسعار منافسة، وبعد أن جمع ما يكفي من المال بدأ أعماله الخاصة في الشحن والبيع مما أكسبه المزيد من المال؛ وبناءً على طلب رفاقه القرويين الذين انتخبوه زعيماً للقرية، التي يشارك اليوم في نهضتها. ولما سألته عن تعليمه أخبرني: أنه درس في الثانوية الكبرى، وزوجته في المدرسة الإعدادية بعد ذلك التحق بدورات تدريبية تقنيه، ثم تابع تعليم نفسه بنفسه، أما جاره فكان يعيش في مسكن بالٍ، وعرفت أنه درس في المدرسة الابتدائية بضع سنوات وأنه لا يتقن الكتابة.

ترك هذا التباين الحاد في وضع العائلتين انطباعاً عميقاً لدي والرسالة هنا واضحة وتتمثل في الفائدة التي يجنيها المزارع حين يرتاد المدرسة.

وعلى أي حال فإن مفهوم المزارعين للتعليم ليس في حد ذاته السبب الكلي في عدم إكمال الطلاب في الأرياف دراستهم، إن تعليم أطفال الريف بالطرق المألوفة وتزويدهم بالمعلومات العامة فقط التي لن تفيدهم في مجال الزراعة بالطرق والوسائل العلمية الحديثة، وسيكون من الصعب إثارة حماسهم، وبعضهم يحجم عن إرسال أولاده إلى المدرسة ليس لضيق ذات اليد وإنما لاعتقاده بعدم جدواها.

عندما ذهب أحد المعلمين لإقناع عائلة بإرسال ابنها إلى المدرسة، قال والد الطفل: إنهم لا يعرفون أين هو، ثم تبين أنه كان مختبئاً تحت السرير!!.

إن ضعف الحماس عند الأطفال لارتياد المدرسة ليس مشكلة الأهل فقط بل مشكلة المسؤولين على أدنى المستويات، وهؤلاء لم يحققوا شيئاً يذكر في دعم التعليم للتطوير الاقتصادي، لذلك فإنني أخشى أننا لا نستطيع الإغراق في التفاؤل حيال تعليم المزارعين في المستقبل المنظور. قد يجتاز أكثرهم مرحلة التعليم الإلزامي، ولكن قلة قليلة ستذهب إلى المدارس المهنية، أو إلى الكلية. ومن بلغ مرحلة متقدمة في تعليمه يفكر اليوم بمغادرة قريته

بحثاً عن الرزق، لذلك تحتم علينا مضاعفة جهودنا وهذا ما نقوم به منذ سنوات لدفع عملية إصلاح التعليم في الأرياف.

أعود وأقول: إن الإصلاح يستهدف «دمج الزراعة مع العلم والتعليم» عبر التطوير الشامل والمتوازن والعناية بالتعليم المهني وتعليم الراشدين في الأرياف، وقد أدخلنا منهاج «الشهادة الخضراء» في المدارس الثانوية والمتوسطة بهدف خدمة المزارعين والزراعة في الريف.

وأعددنا كتباً مدرسية تنسجم مع احتياجات مناطق ريفية معينة، وأضفنا مادة التكنولوجيا الزراعية إلى المنهاج التدريسي. إننا نعول على التعليم الأساسي للقضاء على الفقر والتخلف في الأرياف.

وبتوافر الموارد التعليمية والوسائل الإلكترونية والتقنيات المتقدمة وشبكة المعلوماتية، قامت بعض النواحي بالاستفادة الكاملة من المدارس المحلية كمدارس تعليم الأطفال في المرحلة الإلزامية في أثناء النهار، ولتدريب المزارعين علمياً وتقنياً ليلاً. وقد خرجت دورات التدريب في مجال التكنولوجيا التطبيقية، عدداً من مديرين النواحي، وعمالاً عاديين تحتاجهم الأرياف. غير أن الجهات المعنية لا تزال بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد للحاق بركب التطور.

5.14 مساعدة المناطق الريفية على تضييق الهوة بين التعليم في الريف والمدينة.

المحاور:

لا يزال التعليم في الريف دون مستوى التعليم في المدن. وإصلاح هذا الخلل يستغرق وقتاً. وسؤالي هو: كيف يمكننا تسريع عملية الإصلاح هذه؟

لي لانكينغ:

لقد عملت سنوات طويلة على حل هذه المشكلة. ولا بد من اتخاذ إجراءات فاعلة لتحسين التعليم الريفي بالسرعة القصوى. ويجب تقليص الفجوة تدريجياً بين التعليم في الريف والتعليم في المدن.

وأحد الخطوات المهمة التي ينبغي اتخاذها في هذا الشأن تتلخص في تشجيع المناطق الأكثر تطوراً على مواصلة رفع مستوى التعليم الإلزامي، وفي الوقت نفسه تحديث التعليم الإلزامي في وسط البلاد وغربها.

منذ عام 2000 أقر مجلس الدولة مشروعاً بمساعدة المدارس في المناطق المتخلفة في غرب الصين، كما أقرت مشروعاً آخر لتحديث المدارس في المدن الكبيرة والمتوسطة الأقل تطوراً. وقد تجلت هذه المشروعات في إيفاد المعلمين. أو التبرع بالتجهيزات والكتب. وفي أثناء السنوات القليلة الماضية أوفدت المناطق الشرقية أكثر من 1800 معلم وإداري إلى المناطق الغربية، ودربت أكثر من 1400 معلم وإداري من أهالي تلك المناطق، وقد تجاوزت المساعدات المالية من الشرق إلى الغرب مبلغ 200 مليون يوان إضافة إلى تبرعات سخية مكونة من الحواسب والكتب والوسائل التعليمية. وقد شاركت في هذا الجهد الأقاليم والمناطق المستقلة ذاتياً والبلديات التي تخضع لسلطة الحكومة المركزية. فأرسلوا أكثر من 10000 معلم وإداري إلى المناطق المحتاجة، ودربت أكثر من 5000 معلم وإداري من سكان هذه المناطق وقد شملت التبرعات إلى هذه المناطق 48 مليون يوان نقداً و 13000 جهاز كمبيوتر و 3.6 ملايين كتاب و 50000 طقماً من الوسائل التعليمية. واليوم هناك توجه من عدة جهات لتشجيع الشباب الجامعيين وغيرهم من المؤهلين على التدريس بصفة مؤقتة في الأرياف، ومن المؤكد أن يحقق هذا الإجراء النتائج المرجوة منه شريطة أن نواصل دعم هذه التجربة.

5.15 استخدام شبكة الإنترنت لنشر التعليم في الريف

المحاور:

كنتَ أشرتَ إلى أهمية استخدام العلم الحديث والتكنولوجيا للنهوض بالتعليم في المناطق المتخلفة اقتصادياً، فهل هناك هوة بين ماهو ضروري وما هو ممكن؟

لي لانكينغ:

إن التطور الحاصل في العلوم الحديثة والتكنولوجيا بوجه عام، والإنترنت بوجه خاص، يقدم فرصاً ممتازة لوطننا لتطوير وتحديث التعليم ورفع مستوى التدريس، وقد أكدت

مراراً على أن تطور البلد مرهون بتطور التعليم، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات خاصة مثل استخدام: الوسائل السمعية والبصرية والملتيميديا والتعليم عبر الإنترنت. والهدف الأساسي هنا هو تسخير الوسائل التعليمية المتاحة لنشر المعرفة. إن المناطق الشرقية والمدن الكبيرة والمتوسطة في وسط البلاد وغربها تمتلك مصادر قوة تتمثل في المعلمين الجيدين، والوسائل التقنية الحديثة منتشرة إلى حد ما، غير أن المناطق المتخلفة اقتصادياً وعلمياً في وسط وغرب البلاد والمناطق الريفية المحيطة ما زالت أدنى من هذا المستوى.

لقد أتيح لي مراقبة التدريس في بعض المدارس الابتدائية والثانوية الريفية، ووجدت أن طريقة المعلمين في التدريس غير مرغوب فيها، فمثلاً تدريس اللغة الصينية يعد متخلفاً فالكثير من المعلمين يتكلمون اللغة الصينية القياسية التي اعتمدتها الدولة، وهذا يحد من انتشارها، والشيء نفسه ينطبق مع معلمي اللغة الإنكليزية الذين لا يتقنون التحدث بالإنكليزية أو الأمريكية بطلاقة. لذلك لا بد من استخدام الإنترنت والوسائل السمعية - البصرية والوسائل المساعدة في عملية التدريس في هذه الأماكن المحرومة.

إن حال اللغتين الصينية والإنكليزية يشابه حال المواد الأخرى مثل الرياضيات، والفيزياء، والكيمياء، وعلم الأحياء، والتاريخ، والجغرافية، وقد لاحظت ظاهرة غريبة هي أن جميع طلاب المدارس الثانوية والابتدائية يدرسون مادتي التاريخ والجغرافية لمجرد خوض الامتحان، وبعد ذلك ينسون كل ما كانوا قد حفظوه، ولكن الأمر يختلف عندما يشاهدون فيلماً سينمائياً أو دراما تلفازية؛ ففي هذه الحالة يتذكرون أدق التفاصيل فإذا حولنا كتب التاريخ إلى أفلام أو دراما ربما حققنا نتائج أفضل مع طلابنا. لذلك أشدد دوماً على ضرورة تطبيق الطرق الحديثة والتقنيات المتاحة للنهوض بالاقتصاد والتعليم في المناطق المتخلفة.

المال بالطبع هو الأساس: إن توظيف معلم ممتاز يكلف سنوياً 10000 يوان. فإذا لم يكن هذا المعلم مؤهّلاً فسنكون قد أهدرنا المال وضيعنا مستقبل الطلاب، ومن جهة أخرى لن يكلف الأمر كثيراً حين نزوّد غرفة الصف بجهاز تلفاز، وفيديو ومواد تعليمية على أقراص CD، أو تجهيزات لإعطاء دروس منقولة عبر الأقمار الصناعية، بحيث نحوّل الحصة الدراسية إلى درس على الهواء مباشرة - وهذه التجهيزات كلها يمكن استخدامها مدد طويلة.

أذكر أنني شاهدت برنامجاً عبر التلفاز الرسمي الصيني تحت عنوان: «صف في الأستديو» وأعجبت بالمعلم وخبرته في مجال الاتصالات. أليس هذا مفيداً بالنسبة لأطفالنا في الأرياف؟ إنه بمنزلة درس لهم على الهواء مباشرة أليس كذلك؟ إني لا أنكر حاجتنا لاستخدام المعلم التقليدي، وإذا كان المعلم جيداً فيفترض أن يبقى على رأس عمله أما إذا كان غير ذلك فلا شك أن مستوى التعليم سيتدنى.

في عام 2002 خصصت الحكومة مبلغ 350 مليون يوان لبناء شبكة معلوماتية تجريبية للتعليم عن بعد، ولتزويد المناطق الفقيرة في غرب البلاد بالوسائل الإلكترونية عالية التقنية. وقد كانت التجربة تتم بطرق ثلاث:

الأولى: توزيع أجهزة تشغيل أقراص CD وأقراص CD تحوي موادَّ تعليميةً لـ 29229 مدرسة ابتدائية و2350 مدرسة إعدادية في المناطق الريفية.

والطريقة الثانية: إنشاء 5016 محطة استقبال مرتبطة بقمر صناعي في المدارس الابتدائية والثانوية في المناطق الريفية النائية.

والطريقة الثالثة: تركيب حواسب في قاعات الدرس في مئة مدرسة مركزية. وقد طلبت الحكومة من الأقاليم والبلديات والمقاطعات المعنية اتخاذ إجراءات مماثلة.

كان المال من ريع سندات الخزينة بالإضافة إلى الأموال المحصلة من مصادر أخرى محلية، وغيرها كفيلاً بتأمين وسائل التعليم الحديثة في أثناء أربع أو خمس سنوات.

وقد أجرينا دراسات لخفض كلفة استخدام الإنترنت. إذْ كانت جلّ المدارس كما تعلم تستخدم الحواسيب الشخصية للاتصال عبر الإنترنت، وهذه الحواسب باهظة الثمن وبطيئة. لكن الحاسوب الذي يستخدم Nc-network الذي طورناه سيفيد في نشر ثقافة الإنترنت في التعليم في ضوء الظروف الخاصة بالصين. وهذا النظام يقوم على استخدام رقائق برمجية طورها باحثون صينيون. إنَّ مخدماً واحداً من Nc-Network يستطيع ربط 50 منفذاً أو حاسوباً، وتكلفته تساوي نصف تكلفة الحاسوب الشخصي PC إضافة إلى سهولة استعماله. وأنا أعتقد أنَّ أفضل وأوفر وسيله لتحسين نوعية التعليم في المدارس

النائية هي في تركيب أجهزة استقبال ترتبط بقمر صناعي يمكن الطلاب من تلقي الدروس وسماع المحاضرات مباشرة على الهواء عبر التلفاز، وحين تسنح الفرصة يمكن للمدارس أيضاً اقتناء حواسيب لاستقبال البرامج التعليمية عن بعد.

إنه المشروع المثالي لخدمة التطوير طويل الأمد في التعليم الأساسي، وخاصة في الريف، وهذا سيساعد حتماً على تحسين ونشر التعليم الأساسي.

ومنذ عام 2000 تبنت عدة مناطق هذا المشروع، وحققت نتائج إيجابية. وفي عام 2002 نفذت هيئة تخطيط الدولة ووزارة التعليم ووزارة الاتصالات هذا المشروع بصورة تجريبية في المناطق الفقيرة في وسط وغرب البلاد، وقد توسع المشروع تدريجياً في بقية المناطق. وتستطيع المدارس المتطورة في شرق البلاد تطبيق ما جرى في وسط البلاد وغربها وهذا يتطلب شراء حواسيب جديدة وبعدها يمكنهم التبرع بحواسيبهم القديمة إلى المدارس الريفية. ونحن ندرك أن الحواسيب تتطور باستمرار وتحتاج إلى تطويرها من حين لآخر، لكن الحواسيب من الجيل الأقدم تبقى مفيدة في المناطق المحرومة.

ومن الأمور المهمة التي لا ينبغي إهمالها: التدريب فمنذ كانون أول/ديسمبر 1999 نظمت وزارة التعليم 150 دورة تدريبية لتمكين قطاع التعليم من الاستفادة من الإنترنت، وقد التحق بهذه الدورات 11500 معلم من الريف في وسط وغرب البلاد، كما وزعت الوزارة عشرة آلاف حاسوب على المتدربين شريطة الاحتفاظ بها بعد ذلك في مدارسهم. وكان لهذه الدورات أثر بالغ في نشر استخدام شبكة المعلومات التعليمية في المناطق الريفية، وفي رفع مستوى التعليم والمعلمين فيها.

وعندما زرت مركز شبكة الكمبيوتر في ابتدائية (ماغوان) في مقاطعة (بادينغ) إقليم (غوزهو) عام 2002، قدمت لنا إحدى المعلمات عرضاً يدل على خبرة ومعرفة لا تقل شأناً عن مثيلاتها في المدن الكبرى، وقد التبس الأمر علي في البداية إذْ ظننت أنها مندوبة من التلفاز المحلي، لكن الوزير (تشين جيلي) أكد لي أنها إحدى المتدربات اللواتي خرجتهنّ دورتنا التدريبية الأولى. يا للفرق الذي أحدثه التدريب في هذه الحالة، فبالرغم من أن هؤلاء المعلمين يعملون في مناطق نائية وفقيرة فقد استطاعوا توسيع آفاقهم المعرفية وصقل

مهاراتهم، ولا ينقصهم اليوم إلا الإنترنت، فإذا استطعنا تسريع انتشار الإنترنت في الريف، فلن نخدم المناطق الزراعية فحسب وإنما سنساعد أيضاً في إدخال عصر المعلوماتية إلى بقية الأرياف. ولا شك أن التطوير في هذا الاتجاه سيدفع عجلة تنمية الاقتصاد الزراعي والمجتمع الريفي، وسيساعد المناطق الريفية في القضاء على الفقر.

وسأشرح ما أتحدث عنه عبر مثالين واقعيين: أحدهما: هو إدخال المعلوماتية في المناهج في ناحية (هوانغ يانغ تشوان) في مقاطعة (غولانغ) من إقليم (غانزو).

والمثال الآخر شبكة التعليم عن بعد التي أنشئت في منغوليا الصينية التي تنعم باستقلال ذاتي. يبين كلا المثالين الدور الجوهري لشبكات المعلومات والتعليم عن بعد في تنمية التعليم في الأرياف على المدى الطويل.

تبعد ناحية (هوانغ يانغ تشوان) 100 كم أو نحو ذلك عن الشمال الغربي؛ وهي بلدة فقيرة حصلت في تموز/ يوليو 2001 على 11 جهاز حاسوب ومجموعة تجهيزات شبكية هبةً ضمن إطار مشروع «تيانجين»، وحوّلت المعدات إلى المدرسة المهنية في هذه الناحية، وأوفد بعض العاملين لافتتاح دورات كمبيوتر لأكثر من 300 طالب، لمساعدة المدرسة على إنشاء شبكة حواسيب مكنت المدرسة من تأسيس كمبيوتر للمزارعين المحليين عام 2001، إذْ أصبح لدى هؤلاء المزارعين الشيء الكثير من المعلومات التكنولوجية ومعرفة عامة لا بأس بها اكتسبوها عن طريق الإنترنت.

عندئذٍ شعر أولياء الأطفال الذين لم يكملوا دراستهم بأهمية هذه الدورات فصاروا يحثون أولادهم للعودة إلى المدرسة المذكورة. وفي ذلك العام ازداد عدد طلاب المدارس إلى 600 طالب مقابل زيادة قدرها 300 طالب عام 2000، وبعد أن قدمت تقريري عن تجربة (هوانغ يانغ تشوان) أجمعت الأطراف كافة على أن دخول المعلوماتية في التعليم لهو الوسيلة الفُضْلى في تطوير التعليم في الريف على المدى الطويل.

أعود فأقول: إن نشر العلم باستخدام تقانة الاتصالات والمعلومات قد أثبت جدواه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الريف.

لقد استطاع إقليم غانزو أن يحقق هذه المنجزات بطرق عدة: أولها: إنشاء إذاعة وتلفاز مخصصين للتعليم، وهذا عوض عن النقص في عدد المدرسين في مواد معينة، إذْ لم يعد المعلم مضطراً لتدريس عدة مواد لمجموعة من التلاميذ موزعين على مستويات مختلفة مستعيناً بالطبشور والسبورة. وساعدت المحطات التلفازية الإذاعية بعض المدارس على التدريس عبر الموسيقا، والرقص، واللغة الإنكليزية.

والطريقة الثانية: كانت في تأسيس محطات استقبال للمواد التعليمية التي يجري بثها عبر الأقمار الصناعية، ووضعت خطة عمل حديثة للتعليم عن بعد، وهي تتكون من شبكة متصلة بأقمار صناعية تغطي البلدات والولايات في الإقليم كافة، وهذه الشبكة قادرة على تسخير وسائل التعليم لخدمة المدارس في أقاصي البلاد.

أما الطريقة الثالثة: فكانت افتتاح صفوف للحاسوب في المدارس الريفية بوصفها خطوة لجعل مراكز الشبكة المعلوماتية في مدارس النواحي والبلدات تغطي الأقاليم كافة وبذلك، تحولت إلى قواعد للتدريب على التكنولوجيا التطبيقية الجديدة، كما أنها أسهمت في إيجاد منافذ لتصريف المنتجات الزراعية الاقتصادية الأخرى.

ولدينا مثال آخر من ولاية منغوليا (منغوليا)، وهي منطقة قليلة الموارد تتمتع بالاستقلال الذاتي، وجلّ مدارسها الابتدائية والثانوية تقع في أجزاء متفرقة تغطي مساحات شاسعة. وقد شرعت حكومة المنطقة بإنشاء شبكة حديثة للتعليم عن بعد منذ سنتين، وكانت الخطة تقضي بتأسيس نظام يربط كل حواسب التعليم عن بعد عبر المنطقة في أثناء 5 سنوات، مما يعني أن عشرين مؤسسة تعليمية عالية في المنطقة و 12 مدينة مركزية، بما في ذلك المدارس الثانوية والبلدات سوف تكون متصلة عبر حاسوب تستفيد منها مؤسسات البحث العلمي وغيرها في المستقبل القريب. وحتى ذلك الحين سيكون هنا قمر صناعي لاستقبال وبث مواد تعليمية وتربوية، وسيغطي المدارس الثانوية والابتدائية كافة في المنطقة. إن المبدأ الذي انطلقنا منه هو تأمين الأدوات التي تمكن الحكومة من العمل عبر قوى السوق والحكومات المحلية والمشروعات المتكاملة شريطة أن تتحمل كل جهة مسؤولياتها. إن الحكومة تدعم اليوم المشروعات التي تنفذها أطراف مشهود لها بالحرفية في بناء شبكة التعليم عن بُعْد الحديثة في (منغوليا) والأموال تأتي من مجالس المناطق والبلديات والمقاطعات.

بعد مضي سنتين على بداية المشروع تم شبك 2493 مدرسة 90% منها تقع في مناطق زراعية أو رعوية. وهناك 6000 مدرسة في طور إعداد البنية التحتية للشبكة. وقد اختبروا طريقة حديثة لتوحيد الشبكات ومحطات التلفزة وربطها بالأقمار الصناعية وأنظمة الإرسال الأرضية لوضع التعليم عن بعد في خدمة المنطقة. ويستخدمون لهذا الغرض تقنيات بصرية لبث البرامج التعليمية في المناطق المحلية والتواصل مع بعض البلدان الأجنبية هذا إلى جانب استخدام أنظمة استقبال عن طريق القمر الصناعي لبث برامج تربوية. وهذا يخدم مباشرةً العملية التعليمية ويرفد الموارد التربوية.

المؤلف يتفقد المدرسة الابتدائية في كزيان، 25 شباط / فبراير، 2000.

كما تستخدم أيضاً شبكة التعليم عن بعد لعرض برامج تدريبية حول تقنيات تربية الماشية للمزارعين. وقد شرع القائمون على المشروع في بناء مراكز تدريب للمعلمين في القرى والبلدات، وستكون هذه المراكز مرتبطة بالمدارس الابتدائية والثانوية حيث ستوفر التدريب الطبي والتقني والعلمي للمزارعين ومربي الماشية.

المؤلف يخاطب بالإنكليزية طلاب ثانوية (جينشا) في إقليم غواندونغ، 7 تشرين الثاني/نوفمبر، 2001

إن المدارس التي استفادت من هذا المشروع تستفيد اليوم من أفضل الموارد التربوية والتعليمية الموجودة في بقية المناطق التي أحرزت تقدماً في ميدان التعليم.

وقد لمست أن بعض المناطق الأخرى قد أخذت تدرك أهمية تحديث التعليم لمواكبة العصر، مثل إقليم: (غوزهو) و(هيبي) و(ستيشوان) و(جيانفسو) و(غوانغوونغ) بالإضافة إلى بلديات بيجينغ، شنغهاي وتيانجين، وقد اتخذت هذه المناطق إجراءات فاعلة، ورصدت المزيد من المال، وحققت من ثم نتائج إيجابية. إن هذا التوجه سوف يضمن تطويراً ملموساً في التعليم الريفي، ويساعد المناطق الفقيرة على الازدهار والنمو.

5.16 توحيد التعليم الإلزامي

المحاور:

يتبع التعليم الإلزامي عندنا ثلاثة أنظمة هي «ستة - ثلاثة»، «خمسة - أربعة» و«خمسة - ثلاثة» (أي عدد سنوات التعليم الابتدائي - عدد سنوات التعليم الإعدادي)، ولدى العاملين

في الحقل التعليمي وجهات نظر متباينة حول هذا الموضوع، فما هو النظام الأسلم في رأيك في الوقت الحاضر؟

لي لانكينغ:

لأسباب تاريخية بقي التعليم الإلزامي يتبع هذه الأنظمة الثلاثة، والمدارس الابتدائية منفصلة عن بعضها عموماً، في حين التعليم الإعدادي والتعليم الثاني يتم في المدرسة نفسها. وقد نجم عن هذه الاختلافات مشكلتان:

المشكلة الأولى: عدم تكافؤ هذه الأنظمة والخلل الذي تسببه في تهيئة الطالب للانتقال إلى المرحلة الإعدادية.

والمشكلة الثانية: أن الطلبة الذين يتبعون النظام (خمسة - ثلاثة) يتلقون ثماني سنوات فقط من التعليم الإلزامي؛ أي ينقصهم سنة بموجب القانون. إذن ينبغي توحيد النظام في المناطق كافة دون إحداث خلل يؤدي إلى عدم الاستقرار، ويجب أن نتبنى أحد النظامين «خمسة - أربعة» أو «ستة - ثلاثة» بوصفه نموذجاً.

ما زال نظام «ستة - ثلاثة» سائداً في الوقت الراهن، وتغييره يعني إعادة جدولة توزيع الموارد، فمن الواضح أن نظام «ستة - ثلاثة» هو الأنسب في الظروف الراهنة. ووفق قرارات مجلس الدولة حول إصلاح وتطوير التعليم الأساسي - ستضع الدولة منهاجاً شاملاً للتعليم الإلزامي مدة تسع سنوات في إطار الخطة الخمسية العاشرة (2001 - 2005). أما المناطق التي ما زالت تعتمد على نظام (خمسة - ثلاثة) فسيجري استبداله بنظام «ستة - ثلاثة» في عام 2005.

في الوقت الحاضر يدرس نحو 80% من طلاب المدارس الابتدائية وفقاً لنظام «ستة - ثلاثة»، وأعتقد أننا قادرون على توحيد نظام التعليم الإلزامي في أثناء سنوات قليلة.

يشتمل التعليم الثانوي على مرحلتين: التعليم الإعدادي الإلزامي - والتعليم الثانوي غير الإلزامي؛ لذلك كان من المناسب جعل التعليم الإعدادي والثانوي يتم في المدرسة نفسها عندما كان التعليم الإلزامي يقتصر على ست سنوات، أما اليوم فالتعليم الإلزامي يدوم تسع سنوات، وهذا يحتم إعادة النظر.

أما بالنسبة لمستوى التعليم فإن الفجوة بين التعليم الإعدادي والتعليم الابتدائي لا تساوي الفجوة بين التعليم الإعدادي والتعليم الثانوي، فأنا لا أذكر ترقية أي مدرس من مدرسي الإعدادية إلى مدرس في الثانوية بل العكس هو الصحيح، فبعد التحرير عام 1949، تم تعيين عدد من مدرسي الثانويات أساتذة في جامعات مشهورة في «تانجينغ» و «شنغهاي».

وهنا أقول: لا بد من فصل التعليم الإعدادي تدريجياً عن التعليم الثانوي، حتى يتواصل مع التعليم الابتدائي. وعندما تسمح الظروف يمكن دمج المدارس ذات نظام الـ (خمسة – أربعة) مع مدارس التعليم الإلزامي الذي مُدَّتُه تسع سنوات، ومن ثم ستصبح المدارس الجديدة قادرة على تطبيق خطط شاملة وفاعلة على امتداد مرحلة التعليم الإلزامي، ويقيني أن إعادة الهيكلة هذه ستمكن المدارس الثانوية من رفع مستوى أدائها.

خلاصة القول: إن توحيد نظام التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات وفصله عن التعليم الثانوي (غير الإلزامي) سوف يضمن تطبيق التعليم الإلزامي مدة تسع سنوات كاملة، وسيسرع عملية تطوير التعليم الثانوي، إذْ إن الموارد التعليمية ستزداد تنوعاً؛ لأنَّ خيارات الطلاب والأهالي ستصبح أكثر تنوعاً، وهذا الأمر الذي سيزيد من مستوى المنافسة بين المؤسسات التعليمية لتحسين أدائها، كما سيسهم في خفض رسوم الدراسة غير المضبوطة.

5.17 المضي قدماً في توفير التعليم للأقليات العرقية

المحاور:

تهتم الحكومة المركزية منذ مدة طويلة بتطوير التعليم في المناطق التي تقطنها أقليات عرقية، ما هو أكثر ما يهمك في الأمر؟

لي لانكينغ:

لقد قطع التعليم بين الأقليات شوطاً كبيراً في أثناء السنوات العشر الأخيرة، ففي نهاية عام 2002 كان هناك أكثر من 73200 مدرسة ابتدائية، وأكثر من 12000 ثانوية في مناطق الأقليات، وزهاء 199.906 مليون طالب من هذه الأقليات يرتادون المدارس الخاصة في المناطق

التي تتمتع باستقلال ذاتي مثل منغوليا الداخلية و نانغريا و كزين جيانغ و غوانغري وأقاليم غوزهو، ويونان حيث وصلت نسبة الأطفال المنتسبين إلى المدارس الابتدائية 98%، وقد شمل التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات كل الأطفال في 358 مقاطعة في هذه المناطق.

لقد كانت منطقة التيبت المستقلة ذاتياً الأقل حظاً بالنسبة للتعليم الأساسي، وهنا بدأنا تحديث التعليم من الصفر إلى أن بلغ عدد الأطفال المنتسبين إلى المدارس الابتدائية 88.3%. وقمنا بتطوير التعليم المهني بمختلف أشكاله إلى مستوىً لا بأس به في المناطق الأخرى التي تقطنها الأقليات. وفي مجال التعليم العالي بلغ عدد الجامعات والكليات المئة، وقد وصل عدد المعلمين في مدارسها في مختلف المدارس إلى 980000 معلم. كما حققنا تقدماً كبيراً في مجال التعليم باللغة الصينية واللغة المحلية وطبقنا هذا الأمر في الامتحانات، فضلاً عن نشر الكتب الدراسية بلغة الأقليات.

ونتيجة لهذه الإجراءات أخذت أوضاع المدارس في التحسن، ونشهد اليوم تبلور نظام تعليمي شامل يرعى المدارس بدءاً من صفوف الحضانة ومروراً بالتعليم الأساسي ووصولاً إلى التعليم العالي. وقد أسهم التطور التعليمي على نحوٍ كبير في تنشيط الاقتصاد المحلي وفي إذكاء الروح الوطنية لدى الأقليات العرقية. وإننا نسعى منذ سنوات تطوير المناطق التي تقطنها الأقليات، وسنتابع بذل المساعي الممكنة في هذا الشأن وهنا أودّ الإشارة إلى بعض هذه المساعي:

أولاً: لقد نسقنا أشكال التعليم كافة في المناطق الكثيفة بالمجموعات العرقية. انطلاقاً من مبدأ فرض التعليم الإلزامي ومحو الأمية بوصفه هدفاً رئيساً ومهماً. وسيكتمل هذا الهدف عام 2010. ولقد قدمت الدولة الدعم الكامل للمدارس الداخلية، والعادية لتحسين الظروف المعيشية فيها وتوفير السبل لتسهيل حركة الطلاب الفقراء في مناطق الأقليات الكثيفة السكان، والمناطق الباردة والمناطق الجبلية والحدودية.

ولتعميم التعليم الإلزامي، وللقضاء على الأمية فلا مناص من إنشاء مدارس نموذجية مهنية وثانوية، وسنتابع في تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي في مناطق الأقليات، خاصة في المناطق التي تدعمها الدولة، وتتلقى الدعم من مناطق أكثر تطوراً.

إن هذه المؤسسات قادرة على القيام بدور فاعل في تدريب الموظفين، وتعليم التكنولوجيا وسوف تواصل الدولة دعمها للمشروعات التي تزود المدارس في مناطق الأقليات بشبكات المعلوماتية، وعدم إهمال المناطق الجبلية والمناطق الزراعية والرعوية، القريبة والحدودية التي سوف تحظى بدعم خاص لتسريع تطوير التعليم عن بعد الذي يتطلب وجود شبكة معلومات ومعدات خاصة سمعية - بصرية.

فتاة من التيبت تقرأ لنائب رئيس الحكومة من كتاب لتدريس اللغة الصينية، في أثناء زيارة له لعدد من المدارس الابتدائية والثانوية في مقاطعة داغزي الواقعة في التيبت، 29 آب / أغسطس 2000.

ثانياً: سنعمل على إصلاح التعليم على الأصعدة كافة في المناطق المسكونة بالأقليات، ولكي يتحقق الإصلاح المنشود يجب أن نكون أكثر انفتاحاً وأكثر واقعية وأن نضع الآليات المناسبة التي تنمي روح الابتكار والإبداع وهذا يعني إنشاء نظام إداري جديد للنهوض بالتعليم في الأرياف، وينبغي إعادة توزيع المدارس الابتدائية والثانوية، بحيث نستغل إلى أبعد حد الموارد التعليمية والتكنولوجيات المتوافرة. هذا فضلاً عن ضرورة إيجاد بنية تربوية جديدة ممولة من قبل الحكومة ومن قبل وجهات غير حكومية، ويجب أن يكون النظام التربوي في هذه المناطق منفتحاً بوصفه منطلقاً للتواصل مع بقية المناطق في الصين والعالم الخارجي.

بوسعنا أن ننمي التعليم في مناطق الأقليات وفق خصوصية المجتمع في هذه المناطق حتى تستطيع اللحاق بركب التطور الحاصل على الصعيد العالمي.

ثالثاً: سوف نعزز التعليم وفق صيغة قومية ووطنية تجمع الأقليات العرقية؛ وذلك برفع مستوى التربية الوطنية في مدارس الأقليات. إن تنمية روح التعاون والتضامن بين الناس من مختلف الثقافات والأعراق لهو مسؤولية مشتركة يتحملها كل فرد على امتداد الوطن، وتعليم الأقليات مهمة تاريخية ملقاة على عاتقنا. أما أكثر الأمور أهمية فهو التزامنا بإرساء قواعد البنية التحتية لنظام تربوي حديث، وإخلاصنا لمبدأ فصل الدين عن التعليم، ومنع أي منظمة أو شخص من الإساءة إلى التربية القومية.

يجب أن نتبنى إستراتيجية لتحقيق النهضة عبر نشر العلم والتعليم بين المواطنين من مختلف الأديان، ونشجعهم على دعم الحكومة في حماية التربية والتعليم الوطنيين.

رابعاً: يجب أن لا نهمل موضوع التعليم بلغتين لأهمية هذا الأمر في تنمية الاقتصاد والتطور الاجتماعي في مناطق الأقليات. فتعليم اللغة أمر مهم لضمان التواصل وتبادل المعرفة والمعلومات. كما يجب التأكيد على ضرورة تعليم لغات الأقليات في إطار ما يقتضيه القانون ووفقاً لرغبات السكان المحليين، وذلك بتوظيف المعلمين المناسبين وتأمين الكتب الدراسية الخاصة باللغات المحلية، وفي الوقت نفسه تدريس اللغة الصينية بوصفها لغة وطنية لا سيما أن تعليم اللغة الصينية في الوقت الحاضر لا يرقى إلى المستوى المطلوب في المدارس الابتدائية والثانوية في مناطق الأقليات، لذلك علينا الإسراع في اتخاذ إجراءات فاعلة وإعداد دراسات حول تحديث طرق تدريس اللغة بالاستفادة من تقنيات التعليم عن بعد.

أما فيما يتعلق بالمناهج الحالية التي تدرس في مدارس الأقليات فالدستور والقوانين المحلية هي التي تقرر محتوى هذه المناهج. لكن هدفنا في نهاية المطاف يكمن في إنشاء نظام تعليمي ثنائي قائم على اللغتين الصينية واللغة الأم للسكان المحليين من الأقليات العرقية. وبحلول عام 2010م يفترض أن يتمكن الطلاب من إتقان اللغتين وإلمامهم بلغة أجنبية أخرى.

وهناك أيضاً خطط لجذب الطلاب من مختلف الأقليات العرقية، للدراسة في المناطق المتطورة وتحديداً في تلك الثانويات التي وضعت برامج خاصة للطلبة القادمين من التيبت

وتزينجيانغ في غرب الصين، وقد رصد مجلس الدولة الأموال اللازمة لمساعدة مناطق الأقليات العرقية لتوفير عدد من الجامعات والمعاهد لتدريب المعلمين.

5.18 مشكلات التعليم الأساسي في المدن والضواحي

المحاور:

لقد عرضت القضايا الرئيسة التي تخص التعليم الإلزامي في الريف وكيفية معالجتها. فما هي أبرز مشكلات التعليم الأساسي في المدن والضواحي؟

لي لانكينغ:

هناك قضايا ملحة ينبغي معالجتها بالنسبة للتعليم الأساسي في المدن، ومعالجتها في اعتقادي يجب أن ينطلق من تغيير مفهومنا للتعليم، وإصلاح طرائقه، وتحديد الرسوم المدرسية للطلاب الذين يختارون مدارسهم.

إن المشكلات نفسها موجودة في الأرياف، لكنها أكثر بروزاً في المدن، إن تغيير مفهوم التعليم يرتبط بالتطوير الشامل لشخصية الطالب على المستوى الأخلاقي والفكري والجسدي وقدرته على تذّوق الجمال، وينبغي تخفيف الضغوطات التي يعانيها الطالب في دراسته، والهدف من إصلاح الطرق التعليمية يعني تجنب التلقين في التعليم الذي يدفع الطالب إلى حفظ النصوص عن ظهر قلب عوضاً عن التعليم الذي يرمي إلى بناء قدرة الطالب وتحفيزه.

وبالنسبة للرسوم التعسفية التي تبعد الطلاب الراغبين في الدراسة على نفقتهم عن متابعة دراستهم في المدرسة التي يختارونها. وهذه الظاهرة مردّها إلى وجود عدد لا يستهان به من المدارس التي لا ترقى إلى مستوى المدارس الجيدة من حيث جودة التعليم والإدارة.

5.19 خفض الرسوم التي تتيح للطالب اختيار مدرِّسته

المحاور:

إن الرسوم الباهظة التي يسددها الطالب لقاء السماح له باختيار مدرسته تثيرجدلاً واسعاً. فكيف تنظر إلى هذه المسألة؛ وكيف تعالجها السلطات المحلية؟

لي لانكينغ:

إن مشكلة اختيار المدرسة ناجمة عن شح الموارد التعليمية الجيدة، وقد شهدنا في السنوات العشر الأخيرة ظهور عدة مدارس ثانوية وابتدائية جديدة كانت ثمرة جهودنا في نشر التعليم الإلزامي الذي مُدَّته تسع سنوات، فتبعاً لإحصائيات عام 2002 كانت لدينا 80000 مدرسة ثانوية يرتادها 82.88 مليون طالب، وأكثر من 450000 مدرسة ابتدائية يرتادها زهاء 120 مليون تلميذ.

لكن مؤسسات التعليم العالي بقيت دون المستوى المطلوب، وكان الطلاب يجدون صعوبة في الانتساب إلى الجامعات، وصعوبة أكبر في دخول الجامعة المتميزة، بالرغم من تزايد عدد الطلبة الجامعيين في السنوات الأخيرة، لكن طموح الجميع في الانتساب إلى جامعات متميزة زاد من حدة المنافسة في امتحانات القبول في الكليات، وكي يستطيع الطالب أخيراً أن يدخل جامعة مرموقة كان عليه أن ينتسب أولاً إلى مدارس ابتدائية مشهورة ومن ثَمَّ ثانوية.

في الماضي كان التلاميذ يرزحون تحت ضغط التحضير لاجتياز امتحانات القبول في المدارس الإعدادية، ونظراً لكثرة المواد فقد تأثرت صحتهم وسلامتهم البدنية والعقلية. ومنذ أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات قامت وزارة التعليم والدوائر التربوية المحلية بالعمل جدياً على حل هذه المشكلة، وتوصلوا عام 1993 إلى قرار يقضي بإلغاء امتحانات الدخول إلى المدارس الإعدادية، ومن ثم أصبح تلاميذ المرحلة الابتدائية قادرين على متابعة دراستهم في المدارس الإعدادية دون امتحانات، وأصبح التعليم الإلزامي الذي مدته تسع سنوات الآن يشمل التعليم الابتدائي والتعليم الإعدادي.

لكننا حرصنا على إبقاء امتحانات القبول للمدارس الثانوية والجامعات ضرورة حتمية. ومن جهة أخرى نشأت ظاهرة سيئة نتيجة لتفاوت المستوى بين المدارس الإعدادية في المدن وهي انتساب الطلاب إلى المدارس بوسائل ملتوية ومنها الرشوة. وقد لفتت الأطراف المعنية انتباهي إلى هذه الظاهرة بعد تسلمي مكتب التعليم. إن جوهر المشكلة يكمن في قلة الموارد المخصصة للمدارس فضلاً عن سوء توزيع هذه المدارس وعدم قدرة الطالب على اختيار المدرسة المناسبة القريبة من مسكنه. ولهذا ولكي لا يشتكي أحد تم اعتماد مبدأ «التوزيع العشوائي»، إذْ صارت الفرصة متساوية لدى الجميع في اختيار مدرسة جيدة أو ضعيفة.

يمكنني فهم رغبة الأهل في ارتياد أولادهم المدارس الفُضْلى؛ لذا عملنا على توزيع المدارس تبعاً لمكان سكن الطلاب، وسيكون هناك فرصة أمام الأهل لاختيار المدرسة المناسبة بما في ذلك المدارس الخاصة، بفضل تبني مبدأ «التوزيع العشوائي»، وأمَّا بالنسبة لرسوم المدارس الأهلية فيجب أن تكون محسوبة ومنصفة، ويجب معاقبة كل من يخرق القواعد في هذا الموضوع، كذلك يجب إقرار الرسوم للمدارس الخاصة، ولا سيّما أن التعليم الخاص يحظى اليوم باهتمام الحكومة.

على المدارس الخاصة أن تهتم بعوامل الكلفة وتحقق الربح تبعاً للقانون ألاَّ تستغل التعليم لأغراض جشعة. إن مبدأ «مدرسة واحدة ونظامان» ليس مسموحاً به، كأن تنظم المدارس الحكومية الرئيسة دوراتٍ للتعليم الخاص؛ لأن مثل هذا الأسلوب يخالف القانون.

ويفترض أن تكون المدارس ذات كينونة قانونية مستقلة، وحساباتها مستقلة، وذات إدارة وسكن مستقلين. أما بالنسبة للفوارق بين المدارس الحكومية فهذا أمر حتمي؛ لذلك يجب ترك اختيار المدرسة للأهل، وقد يؤدي ذلك إلى استغلال المدارس الخاصة لهذا الوضع وفرض رسوم انتساب عالية، ولهذا علينا معالجة هذا الجانب بزيادة الموارد التعليمية لردم الفجوة بين المدارس.

وحالياً تتقاضى المدارس الخاصة رسوماً أعلى من مدارس الدولة، ولكن عندما يفوق العرض الطلب فستتغير الصورة، فبدل أن يتزاحم الطلاب لدخول مدرسة جيدة ستتزاحم المدارس لاجتذاب الطلاب الجيدين. وهذا التنافس سوف يساعد على رفع مستوى التعليم، ويمنع الرسوم من الارتفاع. وقد اتخذت الدولة في السنين الأخيرة عدة تدابير لزيادة الموارد التعليمية الممتازة، وفي الوقت نفسه حدت الدولة من ارتفاع الرسوم المدرسية. والجدير بالذكر أن بعض المدارس ذات السمعة الجيدة قد شرعت في مساعدة ودعم المدارس الضعيفة، وانتدبت بعض مديريها ومدرّسيها للتعليم في هذه المدارس أو إدارة شؤونها. وكذلك وظفت الدولة بعض الأكفاء من خريجي الجامعات للعمل في تلك المدارس، وشجعت بناء المدارس الخاصة، ووحدت رسومها، لكن هذا غير كافٍ وما زالت هناك أمور كثيرة بحاجة إلى معالجة.

5.20 إدارة المدارس وضرورة السعي لتحسينها

المحاور:

إن نظام المدارس الكبرى الابتدائية والثانوية، مُعتمد في بلادنا منذ زمن طويل، فما هو اتجاه تطوير هذه المدارس في المستقبل؟

لي لانكينغ:

نشأ هذا النظام في ظل ظروف تاريخية معينة. وذلك بعد تأسيس الصين الجديدة في عام 1949، إذْ كان المجتمع بحاجة إلى عدد هائل من المختصين المؤهلين، لدفع عملية التطوير الاقتصادي، والقضاء على التخلف بسرعة.

لكن الجهود المبذولة في هذا الشأن لم تكن كافية بسبب شح الموارد التعليمية، مما دفع الحكومة إلى استخدام الموارد المتاحة في بناء مدارس ابتدائية وثانوية كبرى. وكان يتعين على كل طالب أن يجتاز امتحانات صارمة كي يُقبل. وكان الهدف من ذلك اجتذاب أفضل الطلاب وأذكاهم.

وفي أيار من عام 1953 اتخذت السلطات المركزية قراراً يقضي بإصلاح إدارة المدارس الثانوية، وفي العام نفسه أصدر مجلس الدولة توجيهاته بشأن تطوير التعليم الابتدائي، ومن جملة هذه التوجيهات «إعطاء الأولوية في المستقبل لإجراء التغييرات المناسبة في إدارة المدارس الابتدائية في المدن، والمناطق الصناعية، ومناطق مناجم الفحم، وفي المدارس الابتدائية المركزية والكبيرة في الأرياف.

قدمت وزارة التعليم مقترحاتها حول إصلاح إدارة المدارس الثانوية ودور المعلمين، وبدأت وزارة التعليم بدراسة الوضع في 194 مدرسة ثانوية؛ أي 4.4% من المدارس الثانوية كافة المنتشرة في جميع أنحاء الصين. وبعد إعادة النظر في الإجراءات المتسرعة وغير المدروسة التي اتُخذت في حقبة «القفزة الكبرى إلى الأمام» تبنى المؤتمر القومي للتعليم الذي انعقد عام 1962 قراراً يقضي بالتركيز على نوعية المدارس الابتدائية والثانوية وإدارة عدد من

المدارس الكبرى على نحو أفضل بدل بناء المزيد من المدارس. وفي كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه أصدرت وزارة التعليم نشرة حول سبل إدارة المدارس الابتدائية والثانوية الكبرى، وكان لذلك أثر إيجابي على أداء المدارس الكبرى.

وأثناء الثورة الثقافية (1966-1976)، تعرض النظام التربوي لضرر بالغ، وانحدر مستوى التعليم، واتسعت الهوة بين الصين والدول المتطورة، وفي أيار 1977 قام «دينغ جاو بينغ» بتحليل عميق للاقتصاد الأساسي في ضوء الظروف التاريخية المستجدة في تلك الحقبة، ومما قاله في هذا الشأن: «نحن بحاجة للسير على قدم وساق لدفع العملية التربوية إذا أردنا نشر التعليم وتطويره، وهذا يشمل المدارس الثانوية والجامعات».

وكذلك قال: «نحن بحاجة إلى فريق عمل مؤهل وقادر على تحسين نوعية التعليم وبناء المزيد من الجامعات الأساسية، والمدارس الابتدائية والثانوية بالسرعة الممكنة». لقد جسدت توصيات دينغ كسيوبينغ الإستراتيجية الصحيحة في التربية والتعليم وفقاً للقوانين التي تحكم التطور الموضوعي للأشياء.

في عام 1978 وضعت وزارة التعليم خطة مرحلية بهدف تنظيم المدارس الابتدائية والثانوية على أسس سليمة، وقد تطلبت تلك الخطة صيغة عمل هرمية لتوزيع المسؤوليات وتحديد الأولويات وفي طليعتها موضوع تمويل التعليم الأساسي في أرجاء الصين كافة، وكانت النتيجة تحسن صورة وسمعة عدد كبير من المدارس، ومن ثم جذبت أعداداً كبيرةً من الطلاب، الذين تأهلوا فيما بعد للدخول إلى مؤسسات التعليم العالي، كما أنها أصبحت قادرة على تدريب موظفين يتمتعون بكفاءة عالية.

ومنذ أن بدأت الدولة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح، أخذ التعليم يتطور بسرعة، وتم نشر التعليم الإلزامي الذي استطاع استيعاب الأطفال كافة الذين بلغوا السن القانونية، كما أحرزنا تقدماً على صعيد التربية الاجتماعية الاقتصادية، وتقليص عدد الولادات في العائلة الواحدة لرفع مستوى المعيشة الذي بدأ يتحقق.

وازداد إقبال الشباب على التعليم العالي المستوى والنوعية أكثر من أي وقت مضى. هل يجب أن نتابع عمليات المدارس الأساسية؟ وكيف يجب أن تديرها؟ إن الإجابة عن هذه

الأسئلة تكمن في الجمع بين نشر التعليم كماً ونوعاً، وتوجيهات دينغ كسبرينغ لا تزال مرجعاً مهماً حتى اليوم. إلا أنه علينا مواصلة البحث والخروج بحلول مبتكرة.

لقد أصبح اليوم التعليم الإلزامي شاملاً، ومن ثم أصبحت مهمة الحكومات والدوائر التربوية على جميع المستويات هي إدارة كل مدرسة بكفاءة، مع المحافظة على المستويات العالية للمدارس الرئيسة.

ومبدؤنا هو دعم هذه المدارس بوصفها نموذجاً لتربية الأجيال الصاعدة، ومهمة المدرسة في هذه الحقبة من التطور التاريخي هي إرساء الأسس لبناء شخصية الفرد. إننا نسعى لتقوية المدارس الضعيفة، ولتزويدها بالطاقات البشرية والموارد المالية، وتحسين أوضاع المدارس وضمان إعانات متوازنة لطلاب المدارس.

إن جودة أداء أي مدرسة ينطلق من مبدأ المنافسة، وجودة المدرسين؛ لذلك يجب أن نساعد المديرين والمعلمين على تحسين مؤهلاتهم عبر دورات تدريبية، وفي الوقت نفسه ننقل المعلمين المشهود بكفاءتهم إلى المدارس الضعيفة لمساعدتهم على النهوض.

الأمر الآخر والأهم هو اختيار الموظفين الشباب الذين يتمتعون بالنزاهة السياسية والمنزلة الأكاديمية من مختلف المقاطعات والبلدات والأقاليم ومن الدوائر الحكومية المركزية لتدريبهم قبل تبوّء مناصبهم بوصفهم مديري مدارس أو معلمي مُدَّة من الزمن.

في عام 1996 أصدرت السلطات المركزية وثيقة تدعو إلى تنفيذ هذا الإجراء. وهناك أقاليم تبنّت نظاماً تقوم بموجبه الجهات الحكومية بإرسال جامعيين حديثي التخرج إلى المدارس لكي يعملوا مدة من الزمن معلمين أو مديرين قبل تثبيتهم في وظائفهم، وهذا ليعينوا وفقاً لأدائهم في تلك المدارس، دون أن يترتب أي أعباء على المدارس، ويساعد هذا الإجراء في دعم التعليم من جهة، ويتيح من جهة أخرى للخريجين التدرب بدءًا من الأسس.

لقد دلت تجربتنا هذه على أنه من الضروري أن يختبر الشباب أنفسهم على مدى استيعابهم للقواعد، إذْ هناك العديد من الطلاب الذين سجلوا في المعاهد عام 1977 وخدموا سنوات أكبستهم خبرة عملية قبل أن يعودوا لتقديم امتحاناتهم، وأصبحوا من الطلاب الجيدين في أثناء دراستهم في معاهدهم، وقدموا فيما بعد خدمات مهمة.

المؤلف محاطاً بحشد من التلامذة على «تل لوتس» في شينزين [إقليم غوانغ دونغ].
9 تشرين الثاني / نوفمبر 2001.

وأذكر أننا اتخذنا إجراءات فاعلة في شنغهاي ووااليان لرفع مستوى المدارس الضعيفة، وعلى المدن الكبيرة والمتوسطة الأخرى أن تتبع الخطة نفسها، وسيكتشفون أنه بالإمكان تحقيق تقدم ملموس في أثناء بضع سنوات إلى أن يتوحّد المستوى بين المدارس.

5.21 الإسراع في تطوير المدارس الثانوية للراشدين

المحاور:

تبدو مشكلة الطلاب الذين يدرسون في مدارس من اختيارهم أكثر شيوعاً في المدارس الثانوية قياساً على المدارس الإعدادية. لقد كان النجاح في امتحانات القبول في الجامعات أمراً صعباً فيما مضى، لكن الوضع تبدل إلى حد ما بعد أن توسعت الجامعات، وصارت قادرة على استيعاب أعداد أكبر من الطلاب. في حين أن الطلاب اليوم يجدون صعوبة أكبر في اجتياز امتحانات القبول في المدارس الثانوية، وخاصة المدارس المتميزة، فكيف تنظر إلى هذه المسالة؟

لي لانكينغ:

لقد تنبهنا لهذه المشكلة في السنوات القليلة الماضية، ونظراً للتغيّرات الديموغرافية فقد انخفض عدد الطلاب في المدارس الابتدائية في المدن، ومن المرجح أن يتناقص عدد طلاب المدارس الإعدادية في حين أن عدد طلاب المدارس الثانوية يزداد باطراد، ولم يعد من السهل على الطالب الانتساب إلى مدرسة ثانوية ولقد كان لهذه الأمور تداعيات سلبية. وقد سعت الحكومات المحلية والمركزية إلى توسيع المدارس القديمة وبناء ثانويات جديدة؛ ففي التسعينيات على سبيل المثال تم بناء 11 ثانوية حديثة في شنغهاي باستثمار قدره ملياري يوان.

وفي عام 2001 وضعت وزارة التعليم بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة خطة مشتركة بإخراج مبلغ 1.5 مليار يوان من سندات الخزينة لتوسيع وبناء ثانويات حديثة للراشدين في أنحاء البلاد. وفي نهاية 2002 كان مجموع المدارس المتوسطة التي شُيّدت 862 مدرسة على مساحة قدرها 6.32 ملايين متر مربع، وازداد عدد المنتسبين إلى 600000 طالب.

انطلقت هذه الخطة باستثمار قدره 50 مليون يوان لتوسيع وتجديد 6 مدارس ثانوية مرتبطة مباشرة بالجامعات التابعة لوزارة التعليم في (بكين). وبعد أن اكتمل المشروع الذي استغرق 3 سنوات، أصبحت هذه المدارس قادرة على استيعاب ضعفي الأعداد السابقة من الطلبة.

وفي أواخر التسعينيات بلغ عدد المنتسبين إلى المدارس الثانوية في بلدة تيانجين الذروة، حيث ارتفع عدد خريجي المدارس الإعدادية من 89000 إلى 140000 طالب سنوياً، واتخذ مجلس البلدية إجراءات أولية لزيادة الموارد المتاحة للمدارس الثانوية باستثمار إجمالي قدره 2.5285 مليار يوان. وفي عام 2002 افتُتحت 30 ثانوية حديثة، وبذلك أصبحت المدينة قادرة على توفير أمكنة لـ 70% من خريجي المدارس الإعدادية في مدارس ثانوية حديثة، وواكب ذلك خفض الرسوم الباهظة المفروضة على الطلاب الذين يختارون المدرسة التي يريدون الالتحاق بها.

لقد خططت (تيانجين) لإنشاء أكثر من 50 ثانوية حديثة بحلول عام 2005 لتمكين أكبر عدد ممكن من خريجي المدارس الإعدادية من متابعة دراستهم في مدارس جيدة. وأود هنا أن أستشهد هنا بما قاله جانغ ليتشانغ المسؤول عن بلدية (تيانجين) : «إذا أنفقت الحكومة أموالاً على مشروعات صناعية دون النظر إلى المردود الاقتصادي فسيكون من الصعب استرداد ماأُنفق، وقد يؤدي هذا إلى نقمة شعبية، أما إذا أُنفقت هذه الأموال على التعليم، فسيرحب الشعب بذلك مهما كانت قيمة المبلغ الذي أنفق. حقاً إني أقدر هذا الشخص ورؤيته السليمة تجاه التعليم.

في عام 2002 دعت وزارة التعليم إلى مؤتمر في (تيانجين) حول تسريع عملية تطوير المدارس الثانوية. وفي أثناء المؤتمر عرضت المدينة المستضيفة تجربتها في الاستفادة الكاملة من الموارد النوعية، في توسيع المدارس لاستقبال المزيد من الطلبة ودمج المدارس (الضعيفة) والمدارس (الفُضْلى) وبناء مدارس جديدة. وشدد المؤتمر على التفكير الإبداعي والإبداع المؤسساتي في تطوير التعليم الثانوي، وحدد ثلاث أولويات لتطوير هذا التعليم: هي توفير المزيد من الموارد التعليمية للمدارس المتميزة، واستخدام المال غير الحكومي في بناء مدارس

جديدة، ومساعدة المناطق الغربية والمناطق الوسطى على مواصلة عملها في تطوير التعليم الإلزامي للجميع ومحو الأمية.

المؤلف في زيارة استطلاعية لإحدى الثانويات المرتبطة بجامعة بكين لتأهيل المعلمين في تيانجين، 8 أيار 2002.

لفت ما حصل في (تيانجين) انتباه باقي المناطق مثل: تشونكينغ، وهيلونغجيانغ، وهايبي وهينان، وجيلين، وشاندونغ، ونينجيا، وسيتشوان اللواتي بادرنّ في الموارد المخصصة للتعليم الثانوي للراشدين وخفف الضغط على التسجيل في تلك المدارس بنسب متفاوتة، وسرعان ما حذت مناطق أخرى حذو تيانجين، ومن هذه المناطق: شانغزي، وغويجو، ومنغوليا الداخلية، لياوينينغ، وجيانغسو، وجيجيانغ وتبعهنَّ بعض المدارس الخاصة. ففي عام 2002، وصل عدد طلاب المدارس الثانوية إلى 16.84 مليون طالب، بعد أن كان عَدَدُهم 9.38 ملايين في عام 1998. ولقد حقق هذا التطور طموح الأهالي في ضمان تعليم أفضل لأبنائهم، وساعد أيضاً في التخفيف من وطأة امتحانات القبول في المدارس، ومهد الطريق لدخول عناصر مؤهلة وفاعلة وانخراطها في المجتمع، وأعطى زخماً للقطاعات الصناعية ذات الصلة، وأسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

5.22 ضبط الرسوم العشوائية في المدارس الابتدائية والثانوية

المحاور:

بغض النظر عن الرسوم الباهظة التي يدفعها الطلاب لقاء ممارستهم حق اختيار المدرسة، فهناك شيء من التعسف في إقرار الرسوم التي تتقاضاها المدارس الابتدائية والثانوية، فما هي الإجراءات التي اتخذتموها لمواجهة هذه المشكلة؟

لي لانكينغ:

من الضروري وضع حد لما تمارسه المدارس الابتدائية والثانوية في هذا الشأن، وقبل كل شيء يجب أن تضمن الحكومة الدعم المالي الكافي للتعليم وإلا ستلجأ هذه المدارس إلى زيادة الرسوم لسد عجزها المالي. وعلى المناطق المزدهرة أن تتحمل هذا العبء بنفسها، أما المناطق الفقيرة فيفترض أن تحصل على الدعم المالي من مصادر حكومية، بما في ذلك مجلس الدولة لضمان صرف رواتب المعلمين، وسلامة المدارس. وكما ذكرت قبلاً: «إذا فقدنا هذه الضمانات فإن مشكلة الرسوم الباهظة لا يمكن أن تُحلّ».

قامت عدة جهات في السنوات الأخيرة باتخاذ إجراءات فاعلة للحد من الرسوم التعسفية، وعممت على الإدارات قراراً تطبيق مبدأ: «أياً كان المسؤول فسوف يتحمل مسؤولياته». كما تم تأسيس شبكة إدارية على أربعة مستويات: المقاطعة والمدينة والبلدة، والمدرسة.

وكان المعيار في تقويم عمل مديري المدارس يتمثل في مدى قدرتهم على منع فرض الرسوم التعسفية من قبل بعض المعاهد وتوحيد الرسوم المدرسية بحيث تخضع للمراقبة. وستستمر المناطق الفقيرة في تلقي الدعم الحكومي لمحاربة الفقر، ويتعين على المدارس الابتدائية والثانوية فيها تطبيق مبدأ «نظام الرسم الموحد» والإعلان عن رسومها في وسائط الإعلام وفي بعض الحالات يُوَزَّعُ ما يمسى بـ(بطاقة التسديد المفتوحة) على كل طالب ابتدائي وثانوي، وهي تتضمن الرسوم المسددة كافة أو المطلوب تسديدها، وتوقَّع من قبل الأهل، شريطة أن تكون هذه الرسوم قد نالت موافقة الجهات المعنية، وعندما تستوفى كامل هذه الرسوم لا يجوز أن تفرض المدرسة غيرها بأي حال من الأحوال.

أما فيما يخص الرقابة على الرسوم ومنع الاستغلال فيجب على المدرسة الخضوع للمساءلة ويحق للأهل تقديم الشكاوى إلى السلطات المختصة، وهنا لا بد من وجود آلية للتدقيق والفحص، ويفترض أن يُعاقب المسؤولون عند مخالفتهم للأنظمة؛ وذلك بإجراءات تأديبية أو بنقلهم من وظائفهم، أو بمقاضاتهم.

إن معالجة مسألة الرسوم الباهظة لا يعني عدم تقاضي المدرسة لرسوم معقولة وضمن أطر قانونية. وهناك أيضاً موضوع منافذ الإنترنت غير المشروعة وهذه الأماكن لها زبائنها وقد اقترحت أن تقوم المدارس بتقديم التسهيلات التي تمكن الطلاب من استخدام الإنترنت تحت إشراف المعلمين وذلك مقابل أجور استخدام معقولة كافية لتغطية التكاليف. إن مفتاح إيقاف الرسوم التعسفية هو أن تقوم الإدارات والدوائر الرسمية بواجباتها الاجتماعية.

إن المشكلة الرئيسة في الأماكن التي ما زالت تتقاضى رسوماً أو أجوراً تعسفية هي أن هذه الأماكن لا تتقيد بالأنظمة وهذه مشكلة تهم الجميع. ويجب أن نواصل جهودنا لمنع الممارسات غير المشروعة في جمع الرسوم كي نُطمئن الشعب.

5.23 عدم إهمال الأوجه الأخرى للتعليم الإلزامي

المحاور:

نتيجة لتسارع وتيرة الإعمار والتصنيع في البلاد، هجر أكثر من 100 مليون مزارع مزرعته واتجه للعمل في المدينة، وهنا برزت مشكلة إيجاد مدارس لاستيعاب أبناء هؤلاء المزارعين. فكيف تنظر إلى هذه المسالة؟ وكيف ينبغي معالجتها؟

لي لانكينغ:

إن مسألة تأمين التعليم الإلزامي لأبناء الريف المهاجرين إلى المدن لَهي مشكلة طارئة، فضلاً عن أنها صعبة ومعقدة، فهؤلاء الأطفال ينتقلون حيثما ينتقل أهلهم، وينشأون في بيئة محرومة، وهذه نقطة حساسة في تركيز الجهود على جعل التعليم الإلزامي شاملاً.

في عام 1996 اتخذت وزارة التعليم إجراءات مرحلية للمدارس الابتدائية الخاصة بالمهاجرين على أسس تجريبية في عدة أقاليم ومناطق مستقلة. وفي عام 1998 حددت وزارة

التعليم بالتعاون مع وزارة الأمن العام السبل التي ينبغي اتّباعها لتعليم أطفال المهاجرين. وأيضاً في عام 2001 أصدر مجلس الدولة قراراته بشأن إصلاح وتطوير التعليم الأساسي وتتضمن بصوة خاصة الاهتمام والعناية الكاملة بالتعليم الإلزامي لأطفال المهاجرين، وأوعزت إلى حكومات المناطق المستقلة ذاتياً والمدارس الرسمية المحلية لضمان حقوق هؤلاء الأطفال في التعليم بكل الوسائل الممكنة.

وبفضل تعاون الحكومات المحلية على المستويات كافة، وبجهود الدوائر التعليمية والدوائر الأخرى المختصة حققنا بعض التقدم في تأمين التعليم لأبناء الريف الذين استقروا في المدن، لكن هذا التقدم لم يكن متوازناً؛ لأن بعض مجالس المدن كانت غير مهيأة بالقدر الكافي، إلى درجة أنها في بعض الأماكن منعت هؤلاء الأطفال من ارتياد المدارس دون إيجاد بدائل لهم. والسبب في هذا أنها أنشئت بصورة مستعجلة. وهي أيضاً تفتقر إلى الكثير من مقومات المدرسة كما نفهمها.

ولإصلاح هذا الخلل بادرت بعض البلديات والحكومات إلى اتباع سياسات ومعايير لتحديد العقبات التي تعترض تعليم هؤلاء الأطفال، ومنها حكومات شنغهاي، وبكين وتيانجين وجيانغسو وزهي جيانغ، ووهان وشينزهين وقد قاموا بعمل جيد.

ويفترض أن تؤدي المدارس الرسمية دوراً كبيراً، في حين نختبر باقي الوسائل التي تؤمن التعليم لهؤلاء الأطفال.إن عدد أطفال المزارعين المهاجرين الذين يرتادون مدارس رسمية يشكلون نسبة 95% من مجموع التلاميذ في بكين، و80% في هانغزو، و 70% في تشينغدو، و63% في شينزين، وهم يحملون بطاقات إقامة مؤقتة في هذه المدن.

إن زهاء 90% من المدارس العامة في هانغزو تستقبل أطفال المزارعين المهاجرين، ولا ننسى هنا دور المدارس الخاصة أيضاً، فمثلاً هناك في (غوانزهو) لديها أكثر من 90 مدرسة خاصة تستقبل حصراً هؤلاء الأطفال البالغ عددهم 65000 تلميذ، وفي(ووهان) يرتاد 60% من أطفال المزارعين المهاجرين هذه المدارس، علماً بأن مجمل عدد التلاميذ يتجاوز الستين ألفاً.

وباختصار أقول: يجب أن نضمن التعليم الإلزامي لأطفال المزارعين المهاجرين دون تمييز أسوة بأطفال المدن، وكما قلت قبلاً: إنَّ المزارعين مواطنون أيضاً، والحكومة مسؤولة عن تأمين التعليم الإلزامي لأطفالهم، وهذا ينسحب على أطفال المزارعين الذين يعملون في المدن؛ إذ لا يجوز أن يهمل التعليم الإلزامي أي طفل.

5.24 توفير الرعاية لدور الحضانة

المحاور:

لقد أبديتَ اهتماماً كبيراً بتعليم الأطفال في سن الحضانة، وغالباً ما زرت رياض الأطفال، فهلا أطلعتنا على وضع مدارس الحضانة، وكيف يمكن أن نحسن أداءنا في هذا المجال؟

لي لانكينغ:

إن تعليم الأطفال في سن الحضانة جزء مهم من العملية التربوية، في التسعينيات وقد أصدرت الدولة سلسة من التشريعات والسياسات التي تتضمن قوانين مدارس الحضانات، وتعليمات إجرائية لدفع عملية التعليم فيها، ولتحسين نوعية التربية والتعليم في سنوات الطفولة الأولى. بدأ افتتاح صفوف حضانة منذ التسعينيات، وفي عام 1995 بلغ مجموع الأطفال في سن 3-5 سنوات 27.11 مليون طفل، أي ضعف ما كان عليه عام 1985، لكن عدد الأطفال بدأ يتراجع بسبب تدني معدل الولادات، وثبت الرقم على 20 مليون طفل في عام 2002. وبالرغم من التطور الهائل فلم يرتق التعليم المبكر إلى المستوى السائد في الدول المتقدمة، وهناك عدة قضايا وصعوبات تحتاج إلى معالجة في إطار إصلاح وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

إن تعليم وتطوير الأطفال في السنوات الأولى مسالة تحظى باهتمام دولي منذ عشرين أو ثلاثين عاماً، وقد كشفت الدراسات الفيزيولوجية والدماغية (علم وظائف الدماغ) وعلم أصول التعليم وعلم النفس والاجتماع أهمية التعليم الباكر في تطوير شخصية الفرد على المدى الطويل، ودفعت هذه الاكتشافات المجتمع الدولي إلى العناية بالتعليم الباكر، فقد عولت

البلدان المتطورة على التعليم الباكر بصفته وسيلة إستراتيجية لتطوير مواردها البشرية وتقوية اقتصادها الوطني، والقضاء على الفقر والتخفيف من حدّة التناقض الاجتماعي واستثمرت لهذا الغرض أموالاً طائلة.

أطفال المدرسة التحضيرية في دونغ غوامن يقدمون للمؤلف أطواق الورد بمناسبة يوم الطفل العالمي، بكين، 1 حزيران 1999

واليوم أصبح الشعب الصيني يدرك أهمية التعليم الباكر، ولكنه لا يدرك بعد أهميته الإستراتيجية على المدى البعيد. ففي عام 1999 دعوت إلى ندوة حول استخدام الوسائل العلمية لتعليم الأطفال تحت سن 3 سنوات والأطفال بين سن الثالثة والسادسة الذين لا يرتادون دور الحضانة. وكان هدف الندوة إيجاد السبل التي تضمن التعليم الجيد للأطفال في سنيهم الأولى. فمثلاً: منذ الولادة وحتى سن الثالثة يختبر الطفل ملكاته الفكرية والفيزيائية التي هي أكثر سرعة من غيرها، ويحاول التكيف مع مجتمعه؛ لذلك فهو الوقت المثالي لإرساء أسس تربوية سليمة، وحالياً نشدد على بناء رياض حديثة لهذا الغرض، خاصة أن الوالدين يتمنون دوماً لأطفالهم النجاح في حياتهم؛ ولذلك بدأ الأهل يدركون أهمية تعليم أبنائهم القراءة والكتابة، وتدريبهم على اكتساب المهارات في وقت باكر بتشجيع قدراتهم

على الإبداع وتنمية روح الاكتشاف لديهم. ويبدو أن الأطفال الصينيين في مرتبة أدنى من المطلوب وفق المقاييس من الناحية الفيزيولوجية كرفع الرأس والدوران والحبو.

إن الظروف الصحية والغذائية بالنسبة لشبابنا تثير بعض القلق؛ لأن النظام الغذائي المتبع غير سليم البنية، وكذلك التمارين البدنية غير كافية مما أدى إلى تزايد التلاميذ الذين يعانون البدانة أو نقص الوزن بالإضافة إلى فقر الدم ونقص الفيتامينات المنتشر بينهم، وهذا يؤثر في قدراتهم البدنية ونموهم الطبيعي، وتبين الدراسات على بعض الرجال الصينيين من الـ40 إلى 59 يزيد طولهم بمعدل 1.09سنتيمتر عن أمثالهم في اليابان وأمَّا التلاميذ الذكور من سن الـ17 إلى 22 فهم أقصر بـ 2.1 سنتيمتر عن أمثالهم اليابانيين.

وقد أجري مسح سكاني في 30 إقليماً ومنطقة مستقلة، وتبين أنه منذ عام 1985، إلى عام 1995 ارتفعت نسبة الذكور الذين يعانون السمنة من 2.75% إلى 8.65% من إجمالي عدد الشباب، في حين ارتفعت نسبة الإناث من سن 17 إلى 18 من 3.38 إلى 7.18 في مدينة بكين. ويعاني 4.91% من الأطفال في سن ست سنوات من البدانة، وترتفع هذه النسبة إلى 16.2% من الأطفال في سن الـ 13. وقد دفعتني هذه الحقائق إلى تقديم بعض المقترحات في الندوة.

بما أن بناء الشخصية يبدأ في دور الحضانة، فهذا لا يعني اقتصارها على العناية التقليدية بالطفل وإنما يجب أن يتعداه إلى تربية الأطفال على أسس علمية ومضمونة، وأن تتناسب مع طباعهم الفكرية والفيزيائية كأن نعلمهم ضمن برنامج من الألعاب التثقيفية، وأن نتجنب تحويل الأطفال البريئين والمفعمين بالحيوية إلى أطفال لا همَّ لهم سوى قراءة الكتب فتعليم الطفل في سنيّة الأولى يجب أن يكون موحداً ومرتبطاً بالتعليم الأساسي بوصفه جزءاً لا يتجزأ منه. وكما أنَّ على الجهات الرسمية المسؤولة عن التعليم تحمل المسؤولية الأساسية فإن الدوائر المختصة مدعوة لتقديم الدعم الكافي لتأهيل معلمي المدة التحضيرية.

إن التغذية بالغة الأهمية في تربية وتنشئة أطفال وشباب أصحاء، لذلك يجب ضمان سلامة الطعام وكفايته، وتغيير العادات الغذائية السيئة.إن البروتين العالي الجودة لا يشكل سوى جزءٍ صغيرٍ من نظامنا الغذائي عموماً... ولذلك لا بد من توعية الأطفال إلى تناول

البروتين الكافي، والفيتامينات الغنية، ومنتجات الألبان. وفي زيارة لي إلى شركة Nutrexpa وهي شركة أغذية أسبانية معروفة عالمياً، سألت المدير العام عن سر اللياقة البدنية التي يتمتع بها فريق كرة القدم الإسباني فأجابني متهكّماً: «لأنهم شبوا على شرب الكوكاكولا»، وهذا يشير إلى أن أسبانيا معنية بمكونات الأطعمة وأثرها على بنية الطفل. وهذا درس يجب أن نتعلمه، وهنا يأتي دور العائلة في توعية الطفل وتغذيته وفي المقابل يأتي دور المدارس من حين لآخر لتزود الأهل بالمعلومات الخاصة بالأمن الغذائي كافة.

لقد أجرت وزارة التعليم أبحاثاً إضافية في هذا الشأن، وتعاونت مع تسع وزارات أخرى على وضع ضوابط وإرشادات تنظم عملية إصلاح وتطوير تعليم الأطفال في المرحلة الأساسية والمرحلة التحضيرية، وأصدر المكتب العام في مجلس الدولة وثيقة تشرح أهداف التطوير،والمبادئ العامة وعملية إعادة رسم إستراتيجيات التعليم الباكر في السنوات الخمس القادمة.

ملخص القول: على الحكومات المحلية أن تستمر في تحمل المسؤولية الكُبرَى في دعم دور الحضانة، وفي الوقت نفسه على مختلف الشرائح الاجتماعية المختلفة أن لا تهمل التعليم الباكر. ويتعين على دور الحضانة ورياض الأطفال القيام بدورٍ قيادي في هذا الشأن، ولابد من وضع آلية إدارية تحكم التعليم الباكر، وتعميمه على الإدارات الحكومية بحيث تنسق وتتعاون مع الدوائر المختصة والمدارس والأهل. كما يجب مراعاة الظروف المختلفة السائدة في المدن والأرياف وذلك بإنشاء شبكة خدمات تربوية تكون مرجعاً ومركزاً لتقديم الخدمات والإرشادات حول العناية الباكرة بالطفل منذ ولادته وحتى بلوغه سن الثالثة بالتنسيق مع أهليهم بطبيعة الحال.

يجب على الحكومة على المستويات كافة أن تتفهم أكثر مدى أهمية التعليم الباكر، وأن ترفع من إحساسها بالمسؤولية، وتستمر في تقديم الدعم المالي، وأن تتخذ الإجراءات التطبيقية لتحديث التعليم الباكر في الأرياف، والمناطق الغربية الفقيرة. وبقي أن أشير إلى ضرورة أن يقوم المعلمون في مدارس الحضانة بتحسين من مؤهلاتهم الذاتية لتطبيق نهج بناء الشخصية في التعليم. وخلاصة القول: أرجو أن نتمكن من تحسين أدائنا في مجال التعليم الباكر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمستقبل بلدنا ونهوض أمتنا.

5.25 توفير التعليم للأطفال المعوّقين يستحق اهتمام المجتمع برمته

المحاور:

إن تعليم الأطفال المعوقين يمثل جزءاً مهماً من برنامج التعليم الأساسي، وعلى الحكومة والمجتمع رعاية هذه الشريحة الاجتماعية بالوسائل كافة، فما هي السبل التي يجب اتباعها في تعليم المعوقين؟

لي لانكينغ:

يمثل تعليم المعوقين جزءاً مهماً من التعليم الأساسي، وهناك شكلان من أشكال تعليم المعوقين، يتجلى الشكل الأول في إنشاء معاهد خاصة للعميان والصم والبكم. وهي تتطور منذ تأسيس الصين الجديدة، أما الشكل الثاني: فيتمثل في وجود صفوف خاصة بهم في المدارس النظامية، وكلا الشكلين مطبق منذ سنين في مختلف أنحاء الوطن، أما في المناطق النائية والجبلية فالشكل الثاني هو الأنسب.

في نهاية عام 2002 بلغ عدد الأطفال المعوّقين الذين يحضرون دروساً خاصة في المدارس النظامية، أو دورات نظامية لتلقي التعليم الإلزامي يشكل 63% من الإجمالي، وقد ثبت أن هذين الشكلين يناسبان البيئة الصينية، وفي الصين حالياً 1540 مدرسة خاصة بالأطفال المعوقين، مقابل 1027 مدرسة عام 1992، أي بزيادة قدرها 513 مدرسة، ويبلغ اليوم عدد الأفراد المعوقين الذين يدرسون في المعاهد الخاصة 374500 بعد أن كان في عام 1992 (129500)، أي بزيادة قدرها 245 ألف معوّق. وقد اتخذنا في أثناء السنوات القليلة الماضية الخطوات الآتية لتوفير التعليم لهذه الشريحة الاجتماعية:

الخطوة الأولى: وضع الأطر القانونية، ففي عام 1994 سن مجلس الدولة تشريعات تعليم المعوقين، ونشرت وزارة التعليم خطة مرحلية لبناء معاهد لتعليم المعوقين. وفي عام 1998 صدرت تعليماتها الخاصة بهذه المعاهد، وعلى ضوء هذه الإجراءات وفي إطار قانون التعليم وقانون التعليم الإلزامي، قامت عدة إدارات محلية بوضع أنظمة تختص بتعليم المعوقين ذوي الاحتياجات الخاصة.

الخطوة الثانية: زيادة الإنفاق على تعليم المعوقين، إضافة إلى ماهو مرصود في الميزانية، فقد وزعت الحكومة المركزية مبالغ مخصصة لتعليم المعوقين، وهي تتكون من مخصصات قدمتها الحكومة المركزية ومخصصات من صندوق الضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى المعونات المحلية في الأقاليم والمناطق المستقلة ذاتياً. واستناداً إلى إحصائيات غير مكتملة فقد قدمت الحكومة المركزية 260 مليون يوان، في حين قدمت الحكومات المحلية ما مجموعه مليارا يوان أثناء السنوات العشر الماضية مما ساعد على إرساء أرضية قوية لتعليم المعوَّقين.

الخطوة الثالثة: تدريب المعلمين وإجراء الأبحاث في مجال تعليم المعوّقين، وقد تم تأسيس دوائر خاصة بتعليم المعوَّقين في دور المعلمين المحلية، وقدمت دورات تدريبية سريعة في تعليم المعوَّقين، كما تم تأسيس مراكز أبحاث تعنى بتعليم المعوَّقين على المستوى القومي والقطري، وقد تمخض عنها نتائج مهمّة ذات قيمة نظرية وعملية، ولا شك أن التدريب والبحث العلمي قد أسهم إلى حد بعيد في تأهيل معلمي المعوَّقين.

بالرغم من التطور المدهش في أثناء السنوات العشر الماضية، ما زال التعليم في هذا المجال عاجزاً عن تلبية جميع احتياجات الفرد المعاق، لا سيما أن المسؤولين على مختلف مستوياتهم لم يستوعبوا الغاية الأساسية من تعليم المعوقين، إننا نحتاج إلى ضخ المزيد من المال لزيادة عدد المعلمين وإعداد القائد الإداري.

لقد أثبتت التجارب أن الطفل المعوّق يحتاج إلى حب ورعاية أكثر مما يحتاجه الطفل في المدارس العادية. وأود أن أنتهز هذه الفرصة؛ لأحيي المعلمين الذين يدرسون الأطفال المعوقين، وآمل أن يعي المجتمع أهمية رعاية المعوقين، وأن يسهم بدوره في توفير التعليم للأطفال المعوقين.

5.26 ممارستي لدور «المفتش» في ميدان التعليم

المحاور:

سبق لك أن شدَّدت على ضرورة مراقبة تنفيذ الإجراءات والتقيّد بالأنظمة والقوانين والمبادئ التي اعتمدتها الحكومة. فما هي مستلزمات تفعيل مثل هذه الرقابة؟

لي لانكينغ:

بعد تأسيس النظام الحالي للإشراف والرقابة على التعليم بدأ هذا النظام يقوى بفضل الإصلاح والانفتاح بوجه عام، والتقدم الذي أحرزناه في إصلاح التعليم بوجه خاص. في خطابه المهم حول تنظيم قطاع التعليم الذي ألقاه في 19 كانون الأول/ ديسمبر 1977 أعلن دينغ كسيوبينغ مايلي : «أنه من الضروري تعزيز قدرات وزارة التعليم، التي ينبغي لها تكليف أفراد في الأربعينيات من العمر بزيارة المدارس يومياً لمراقبة ما يجري عن كثب في قاعات الدرس وخارجها؛ حتى يتسنى لهم معرفة السبل والوسائل المتبعة ومدى تقيد المسؤولين عن المدرسية بالأنظمة؛ ومن ثَمَّ رفع تقرير إلى الجهة المختصة؛ كي يسهل اكتشاف أي ثغرة ومعالجتها بسرعة». لقد كان هذا الخطاب منطلقاً لإعادة بناء نظام الرقابة. وقد أرسى قانون التعليم الذي شُرّع عام 1995 قواعد هذا النظام الرقابي.

المؤلف يتحدث بالإنكليزية مع تلامذة مدرسة كزيان الثانوية، شباط/فبراير، 2000

بقي جهاز الرقابة والإشراف أكثر من عقدين يركز على تطبيق قانون التعليم، والتشريعات المتعلقة به وعلى المشكلات التي يواجهها الناس في التعليم الأساسي. وقد جرى التركيز بصورة خاصة على الأمور الآتية: تطبيق قانون التعليم الإلزامي وخطط تعميم التعليم الإلزامي والمناهج الوطنية وقضايا التمويل، ورواتب المعلمين والتربية الأخلاقية وتقوية المدارس الضعيفة والتخفيف من الأعباء والواجبات المدرسية التي تنهك الطالب.

لاشك أن الإشراف الدقيق على هذه الأمور قد ساعد على تطبيق السياسات التعليمية في المدارس الابتدائية والثانوية، ونشر الوعي الاجتماعي. كما ساعد على تعميم التعليم الإلزامي ومحو الأمية. إن اعتماد نظام للرقابة والمتابعة أمر حيوي بالنسبة لإصلاح وتطوير التعليم، وعنصر مهم في تحديث إدارة قطاع التعليم. إن مجرد إصدار وتطبيق القرارات لا يكفي، إذا لم يكن مشفوعاً بالإشراف والمتابعة والتطوير المستمر؛ كي يتم التأكّد من أن تنفيذ القوانين والتعليمات يتم على نحوٍ صحيح. وبصفتي نائب رئيس الحكومة لشؤون التعليم فقد أخذت على عاتقي القيام بدور كبير المفتشين -إن صح التعبير- وقد اعتمدت على الرسائل التي كانت تردني وعلى التلفاز والإذاعة والجرائد اليومية والجولات التفقدية، وكنت استعلم عن المشكلات التي تطرأ وأسعى إلى حلها حلاً جذرياً. إني أنصح المسؤولين كافة أياً كان موقعهم أن يعملوا بالطريقة نفسها، وبالإحساس نفسه بالمسؤولية، وأن يتقصّوا الحقائق أيّاً كان مستواها؛ كي يكون التطبيق منسجماً مع السياسات والقوانين والتشريعات.

إن واجب المفتش التربوي التعرّف على الواقع، وأن يكون صادقاً وعملياً، وتتلخص وظيفته في:

- التأكد من أن عمل المدارس يتم وفق الأنظمة بحيث يراعي مبدأ بناء الشخصية مع الأخذ في الحسبان الكفاءة وجودة الأداء؛ لأنَّ مهمته تتمثل في ترسيخ الإنجازات في جعل التعليم الإلزامي شاملاً، وفي محو الأمية. ومهمة نظام الرقابة هي مراقبة وتصويب عمل الحكومة على الصعيدين الإداري والتربوي وتقويم أداء العاملين في قطاع التعليم.
- وهناك مهمة أخرى ليست أقل أهمية وهي تحسين نظام الرقابة؛ إذْ يجب أن نتعلم من التجربة أو الممارسة، ونطوِّر عملنا وفق الظروف المستجدة، وأن نسعى لرفع مستوى الرقابة والتفتيش في ميدان التعليم.